مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: القانون الرياضي بين الدولية والعالمية "دراسة وصفية تحليلية"
اسم الكاتب: د. ابراهيم عمر ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9692
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 09:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

Sports law between internationality and globality Descriptive and analytical study

[1] Dr. Ibrahim Omer Ibrahim
College of Humanities –University of Raparin – Rania – Iraq
1: Email: ibrahim.omer@uor.edu.krd
2: Email:

Abstract:

Due to the developments that sport enjoyed in the late twentieth century and the continuity of its development, it became a social activity that generates rights for those concerned and associated with it, and this led to the compulsion of the intervention of the law in its life, and from here the law entered into sports activity, and organized it, but emerged from this intervention different legal opinions about the birth of a new branch of law under the name of sports law, whether by denying it, or supporting its relative existence, or supporting its existence at all. On the other hand, legal intervention in sports life has produced a legal debate about the internationality of rules, sports law or universality, since sports law is a kind of cross-border law that is concerned with regulating cross-border sports activity.

Accordingly, this research deals with the meaning of sports law between international and global through the statement of the definition of sports law across borders and the classification of its legal rules, and the extent of state intervention in the enactment of its legal rules, and the extent of access to public law in life Sports law across borders, and whether the application of legal rules in public law such as civil law on sports activity comes with the loss of independence of sports law across borders, and the research explained how to enact sports law across borders and the extent of the role of private law persons in its age such as the Olympic Committee Global and global sports federations.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.156665.1444

Submitted: 10/1/2025
Accepted: 12/1/2025
Published: 26/1/2025

Keywords:
Transnational sports law
World Olympic Committee
FIFA
International Sports Law
Global Sports Law.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القانون الرياضي بين الدولية والعالمية "دراسة وصفية تحليلية"

[١] د. إبراهيم عمر إبراهيم
[١] كلية العلوم الانسانية – جامعة رابةرين – رانية - العراق

الملخص:

نظرًا للتطورات التي حظت بها الرياضة في أواخر القرن العشرين واستمرارية تطورها أصبح نشاطًا اجتماعيًا يولد حقوق للمعنيين والمرتبطين بها، وأدى ذلك إلى اضطرارية تدخل القانون في حياتها، ومن هنا ولج القانون إلى النشاط الرياضي، وقام بتنظيمه، ولكن انبثق من هذا التدخل الآراء القانونية المختلفة حول ولادة فرع جديد من القانون تحت تسمية القانون الرياضي سواء بإنكاره، أو تأييد وجوده نسبيًا، أو تأييد وجوده مطلقًا. ومن جهة أخرى أفرز تدخل القانون في الحياة الرياضة جدلية قانونية حول دولية قواعد القانون الرياضي، أو عالميتها نظرًا لأن القانون الرياضي يعد نوعًا من القانون العابر للحدود، وهو يهتم بتنظيم النشاط الرياضي عابر الحدود.

وعليه يتناول هذا البحث مدلول القانون الرياضي بين دولية وعالمية ذلك من خلال بيان تعريف القانون الرياضي عبر الحدود وتصنيف قواعده القانونية، ومدى تدخل الدولة في سنِّ قواعده القانونية، ومدى ولوج القانون العام في حياة القانون الرياضي عبر الحدود، وهل تطبيق القواعد القانونية في القانون العام (القانون العام بالنسبة له) كالقانون المدني على النشاط الرياضي يأتي بفقدان استقلالية القانون الرياضي عبر الحدود؟ ووضح البحث كيفية سنِّ القانون الرياضي عبر الحدود ومدى دور أشخاص القانون الخاص في سنِّهِ، كاللجنة الأولمبية العالمية والاتحادات الرياضية العالمية.

الكلمات المفتاحية: القانون الرياضي عبر الحدود، اللجنة الأولمبية العالمية، الفيفا، دولية القانون الرياضي عبر الحدود، عالمية القانون الرياضي عبر الحدود.

المقدمة

أولًا: فكرة موضوع البحث.

نظرًا للتطورات التي حظت بها الرياضة في الآونة الأخيرة جراء ظاهرة الاحتراف في الفضاء الرياضي تولد فرع جديد من القانون، وهو القانون الرياضي والذي يهتم بتنظيم النشاط الرياضي عبر الحدود، وبالتالي يعد القانون الرياضي من القوانين عبر الحدود، ولكن لا يدرج تحت تصنيف القانون الدولي العام، ولا تحت تصنيف القانون الدولي الخاص، وإنَّما هو قانون مستقل وقائم بذاته، وتم سنَّهُ من قبل الهيئات الرياضية العالمية الخاصة كاللجنة الأولمبية العالمية والاتحادات الرياضية العالمية، إذن فهو من صنع أشخاص القانون الخاص.

ثانيًا: مشكلة البحث.

نظراً لحداثة القانوني الرياضي، وعدم تشريعيه في مجموعة تشريعية واحدة فإن معالمه التشريعية مبهمة إلى حد ما، لذا فإن مشكلة البحث تكمن في جدلية القانونية حول دولية قواعد القانون الرياضي أم عالميتها، ومن هنا نتساءل: هل للقانون الرياضي عبر الحدود قواعد قانونية خاصة؟ إن وجدت فما هي أنواعها؟ هل للدول دور في سنِّ القانون الرياضي عبر الحدود؟ وغيرها من الأسئلة.

نرى بأن الإجابة على هذه الأسئلة والأمور المبهمة في فضاء القانون الرياضي من أولويات البحث.

ثالثاً: أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره.

نظراً لحداثة القانون الرياضي وعدم تقنينه في مجموعة تشريعية واحدة على نطاق عالمي يوجد آراء مختلفة حول وجوده سواء بإنكاره، أو تأييد وجوده نسبيًا، أو تأييد وجوده مطلقًا، ومن الناحية الأخرى تحديد قواعده القانونية، وبيان طبيعته القانونية بأنها دولية أم عالمية له في غاية الأهمية في نظر القانون لما يترتب عليه آثار قانونية. وعليه فإن التركيز على هذه الأمور الحديثة والمجادلة القانونية ومحاولة إيجاد الحلول القانونية دفعنا إلى إجراء هذا البحث، فضلاً عن قلة البحوث القانونية المختصة بالقانون الرياضي وبالتحديد باللغة العربية، حسب علمنا المتواضع، وافتقار المكتبة القانونية العربية إلى مصادر القانون الرياضي.

رابعًا: منهج البحث.

من أجل تحقيق الغاية المبتغاة من هذا البحث لقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، إذ قمنا بجمع ووصف وتحليل النصوص القانونية، والأحكام القضائية والتحكمية، والآراء الفقهية، والمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بموضوع البحث، وبالأخص اللوائح الرياضية العالمية، والتشريعات الوطنية، والمعاهدات الأوربية، وأحكام القضاء الفرنسي بصدد موضوع البحث وقرارات محكمة التحكيم الرياضية العالمية من أجل إيجاد أجوبة لأسئلة، وفرضيات البحث واستخلاص النتائج المبتغاة.

خامسًا: خطة البحث.

سارت خطة البحث على مبحثين، خصصنا الأول لبيان التعريف بالقانون الرياضي عبر الحدود، وذلك من خلال مطلبين، إذ بيّنا في المطلب الأول تعريف القانون الرياضي عبر الحدود، وفي المطلب الثاني ركزنا على أصناف قواعد القانون الرياضي عبر الحدود، أمَّا في المبحث الثاني بيَّنا الطبيعة القانونية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود من خلال مطلبين أيضًا، إذ بيَّنا في المطلب الأول الطبيعة الدولية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود، وخصصنا المطلب الثاني لبيان الطبيعة العالمية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود. وبعد هذين المبحثين جاءت الخاتمة لبيان أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

I. المبحث الأول

التعريف بالقانون الرياضي عبر الحدود

من البديهي في علم القانون أنه لا يولد القانون من تلقاء نفسه بل لابدَّ أن يوجد نشاط أو وضع يحتاج إلى التنظيم القانوني حينئذ يأتي دور القانون، ويولد ليضمن الحقوق الناتجة من هذا النشاط، أو الوضع القانوني والاستقرار فيه، وعليه ولد القانون الرياضي لتنظيم النشاط الرياضي. ومن أجل تغلغل في ماهية هذا القانون سنقسم هذا المبحث على مطلبين، سنركز في الأول على تعريف قواعد القانون الرياضي عبر الحدود، وفي الثاني سنحيط بأصناف قواعد القانون الرياضي عبر الحدود، وكالآتي:

I.أ. المطلب الأول

تعريف القانون الرياضي عبر الحدود

من المعلوم أن القانون هو وسيلة لغاية مبصرة يراد تحقيقها. والغاية من القانون هي حفظ المجتمع والتوفيق بين المصالح المتعارضة، أي بين حب الذات وحفظ المجتمع[١]. فالقانون المدني غايته تنظيم الروابط الاجتماعية والمالية بين الأفراد، والقانون التجاري، فإن غايته تنظيم الأعمال التجارية، والعقود التجارية، وعمليات التجارة، وغير ذلك من القوانين. وعليه فإن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية، والدولة هي التي تفسر قواعد القانون، وتوجب اتباعه ولو بالقوة عند الاقتضاء[٢]. إذن يتكون القانون من مجموعة القواعد، وأية قاعدة من القواعد في صلب القانون تختص بتنظيم جانب من الحياة في المجتمع مثل: القوانين الزراعية، والقوانين الضريبية، والقوانين المدنية، وغيرها. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن القانون لا يخلق بدون مهام، ولا بصدفة، وإنَّما تفرض المعاملات المستجدة التي تخلق وضع يعترف به القانون لما يفرز منه الحقوق والمصالح المتعارضة. ومن هنا نتساءل هل يوجد شيء بمعنى القانون الرياضي؟ إذا وجد فما المقصود به؟ سوف نجيب على هذين السؤالين من خلال الفرعين الاتيين:

(١) لاحظ: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، *علم أصول القانون*، (بغداد: مطبعة الجزيرة،)١٩٣٦، ص٥٠.
(٢) لاحظ: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، علم أصول القانون، المصدر ذاته، ص٤.

I.أ.١.الفرع الأول
الإتجاهات الفقهية حول القانون الرياضي

نظرا لحديثة القانون الرياضي هناك أكثر اتجاه بشأن وجوده كقانون مستقل؛ الأول هو الاتجاه التقليدي الذي ينكر وجود القانون الرياضي كقانون مستقل، يرى بأن القانون الرياضي لا يمثل سوى دمج المجالات الموضوعية المختلفة للقانون ذات الصلة بسياق الرياضة[١]. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه المعتدل فلا ينكر وجود القانون الرياضي، ولكن لا يعترف به كقانون مستقل، وإنما يذهب إلى أن "قانون الرياضة" قد يتطور إلى مجال القانون؛ لأن تواجد المجالات التي يتطلب فيها التفرد الواقعي للمشاكل الرياضية تحليلًا متخصصًا، فضلًا عن ذلك هناك ظاهرة أخرى قد تضفي تأثيرًا على فكرة وجود القانون الرياضي كمجال للدراسة. ومع ذلك لم يصل القانون الرياضي إلى نقطة النضج بحيث توجد "مجموعة موضوعية فريدة" يمكن تصنيفها على أنها القانون الرياضي. وبالتالي، فهم يعتقدون بأنه من الأنسب تطبيق تسمية "الرياضة والقانون" بدلًا من تسمية "قانون الرياضة" على المسائل القانونية التي تنشأ في سياق الرياضة[٢].

أما الاتجاه الأخير هو الاتجاه الحديث الذي يرى أن القانون الرياضي: هو قانون مستقل وقائم بذاته، وهو منفصل عن القانون ("Sports Law": A Separate Field of Law)، ويرى هذا الاتجاه أن القانون الرياضي هو إلى حد كبير مزيج من التخصصات القانونية المترابطة التي تشمل المجالات مثل العقود والضرائب والعمالة والمنافسة والقانون الجنائي، ولكن هذه التشريعات في نطاق القانون الرياضي تكون مختلفة عن حالتها العادية وقد تطورت واستمرت في ذلك حتى تلاءمة مع طبيعة الرياضة، إضافة إلى هذه التشريعات يشمل القانون الرياضي السوابق القضائية والتحكيمية، وعليه أضحى مجالًا للدراسات الأكاديمية والمشاركة الواسعة للممارسين فيها، إذًا فإن الوقت مناسب لقبول مجال قانوني جديد قد ولد وهو: القانون الرياضي[٣]. ونرى بأن الاتجاه الحديث بخصوص اعتبار القانون الرياضي كقانون مستقل هو صائب للأسباب الآتية:

إن تطبيق أحكام القوانين الأخرى على نشاط الرياضي لا يعني إن القانون الرياضي جزء من تلك القوانين، إذ وجدت قوانين مستقلة سابقا ولا تزال تطبق في نطاقها أحكام القوانين الأخرى كالقانون التجاري، فإنه في الكثير من الحالات يطبق أحكام القانون المدني، ومن هنا

(1) See Gardiner et al. sport Law, second edition, Cavendish Publishing Limited, 2001, p.98.
(2) See Shropshire KL, Introduction: sports law? Am Bus L J 35:181, (1998), p.182. and Carter B, Introduction: what makes a ‘‘field’’ a field? Va J Sports L 1:234, (1999), p. 245.
(3) See Gardiner, op.cit., p74.

تنص الفقرة (٢) من المادة (٤) من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤) على انه "يسري القانون المدني على جميع المسائل التي لم يرد بشأنها حكم خاص في هذا القانون أو أي قانون خاص آخر". فضلا عن ذلك إن استعارة أحكام القوانين الأخرى لا تأتي بمعنى فقد الاستقلالية من قبل القانون المستعير، لأننا نرى قوانين كثيرة بالرغم من استعارتها لأحكام القوانين الأخرى، إلَّا إنها مستقلة بحد ذاتها كالقانون الإداري، فهذا الأخير استعار أحكام متعلقة بأركان العقد، والتعويض، وغيرهما من القانون المدني.(١) فضلًا عن المبررات التي قدمها الفقيه الإنكليزي (Simon Gardiner) بشأن وجود القانون الرياضي كوجود خصائص مميزة للأنشطة الرياضية، ووجود نهج خاص في إصدار القرارات وتنظيم العلاقات في مجال القانون الرياضي، وقبوله كمجال خاص لدى كليات القانون، إضافة إلى أنه يتضمن القواعد القانونية الموضوعية والإجرائية الصادرة لدى الهيئات الرياضية وبالأخص الهيئات الرياضية العالمية الخاصة.(٢) وعليه يمكن القول، بأن القانون الرياضي أصبح قانونًا مستقلًا بحد ذاته، نظرًا لوجود المقومات المطلوبة فيه، منها؛ القواعد القانونية الخاصة،(٣) وقضاء خاص مثل محكمة التحكيم الرياضية العالمية،(٤) فضلا عن وجود مواضيع خاصة به كعقود اللاعبين وغيرها.(٥)

I.أ.٢. الفرع الثاني
ماهية القانون الرياضي عبر الحدود

نظرا لغياب تعريف القانون الرياضي عبر الحدود في التشريع من جهة، وبناء على الاتجاهات المذكورة في الفرع الأول حول وجوده من جهة أخرى توجد تعريفات فقهية مختلفة للقانون الرياضي، وأي تعريف يركز على القانون الرياضي في زاوية معينة. إذ يرى الفقه بأن القانون الرياضي هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم علاقة الأفراد العاملين في مجال الرياضة ويترتب على مخالفتها الجزاء(٦). نرى أن هذا التعريف ليس جامعًا؛ لأنه قصر القانون الرياضي فيه على قوانين اللعبة، إذ إن الأفراد العاملين في مجال الرياضة هم الرياضيون، أي: الممارسون للعبة المعنية، والأفراد هم الأشخاص الطبيعيون، ومن جهة أخرى لم يشر هذا التعريف على أهم خصيصة للقانون الرياضي وهي تجاوز الحدود (البعد

(١) لاحظ: د . محمود حمي، *العقد الإداري*، الطبعة الثانية، (دار الفكر العربي، ١٩٧٧)، ص٦.
(2) See Ken Foster, Lex Sportiva: What is Sports Law? T.M.C. Asser Institute, the Hague, the Netherlands, 2012, p. 39.
(3) See FIFA Legal Hand Book, Edition 2024.
(4) See Ian Blackshaw, the Court of Arbitration for Sport: An International Forum for Settling Disputes Effectively 'Within the Family of Sport', Entertainment Law, Vol.2, No.2, Summer 2003, published by Frank Cass, London, pp.61–83.
(٥) لاحظ استاذنا الدكتور محمد سليمان الاحمد، *الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين*، (عمان: دار الثقافة، ٢٠٠١)، ص٣٥ وما بعدها.
(٦) لاحظ: د. حسن أحمد الشافعي، *التشريعات في التربية الرياضية والبدنية*، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص١٢.

العالمي). وعلى أية حال، يرى الآخر أن القانون الرياضي: هو مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات، والممارسات التي تحكم النشاط الرياضي الذي يتجاوز الحدود الوطنية، وإنه من فروع القانون الدولي والذي يستخدم المبادئ العامة للقانون الدولي[١]. وعليه فإن صاحب هذا التعريف هو الفقيه (James A.R.Nafziger) يؤكد على أن القانون الرياضي الدولي هو مسألة تتعلق بالقانون الدولي بقدر ما هي مسألة قانون رياضي، إذن فالقانون الرياضي هو جزء من القانون الدولي؛ لأنه يطبق المبادئ العامة للقانون الدولي مثل عدم اتخاذ القرارات التعسفية[٢].

وعرَّفه البعض الآخر بأنه: مجموعة القواعد الدولية التي تعاقدت عليها الدول لتنظيم الرياضة، وتطبقها المحاكم الوطنية وفقًا للأوضاع الدستورية المقررة في كل دولة. أو مجموعة المبادئ العامة للقانون التي يمكن تطبيقها على الأنشطة الرياضية، مثل حماية حقوق الإنسان[٣]. وفقًا لهذين التعريفين فلا يمثل القانون الرياضي سوى تطبيقًا لبعض القواعد العامة في مجالات مختلفة من القانون على الأنشطة الرياضية كقواعد قانون المنافسة، وقانون العقود، وقانون الملكية الفكرية، والقانون الإداري[٤]. ويلاحظ على هذا التعريف أنه قصر القانون الرياضي على أحكام القوانين المطبقة في النشاط الرياضي، صحيح أن القانون الرياضي استعار بعض الأحكام من القوانين الأخرى كأحكام المسؤولية التقصيرية مثلا، ولكن هذا لا يكون بمعنى فقدان استقلالية وذاتية القانون الرياضي، بل وإن تطبيق تلك الأحكام في نطاق النشاط الرياضي يتم في ضوء الخصوصية الرياضية. ومن هنا يأتي اتجاه معاكس للتعريفات المذكورة، إذ يرى البعض من الفقه أن القانون الرياضي عبر الحدود عبارة عن مجموعة فريدة من القواعد القانونية عبر الحدود، وهو نظام قانوني مستقل خاص وخارج عن سيطرة الدول القومية، وأنظمتها القانونية والقضائية أنشأته الهيئات الرياضية العالمية كاللجنة الأولمبية الدولية، والاتحادات الرياضية الدولية ذات التنظيم الذاتي والسلطات المستقلة، ويطلق عليه قانون بلا دولة[٥]. وعرَّفه البعض الآخر بأنَّه نظام قانوني مستقل عابر لحدود الوطنية أنشأته المؤسسات العالمية الخاصة التي تحكم الرياضة الدولية[٦]. ونرى بأن التعريفين الأخيرين منسجمان مع واقع حال القانون الرياضي عبر الحدود؛ لأن هذا الأخير

(1) See James A.R. Nafziger, Defining the scope and structure of International Sport Law ,the International Sport Law Journal ,TMC Asser Institute., 2011, p . 14.
(2) See James A.R. Nafziger, Globalizing Sports Law, 9 Marq. Sports L. J., Volume 9, issue 2, 1999, p.229.
(3) See S. Greenfield, G. Osborn, Law and Sport in Contemporary Society, London, 2013, PP. 115- 124.
(4) See Cozzillio MJ, Levinstein MS, Sports law: cases and materials, Carolina Academic Press, Durham, vol. 5, 1997, PP. 7-8.
(5)See Teubner, G., Global Bukowina: Legal Pluralism in the World Society. In: Teubner, G (ed.), Global Law Without a State. London: Dartmouth Publishing Co, 1997.
(6) See Foster, K., Is there a global sports law?. Lex Sportiva What is Sports Law?, Law?, ASSER International Sports Law Series, 2012, P.2.

أصبح قانون مستقل في حد ذاته نظرًا لوجود مقومات مطلوبة بهذا الصدد منها: له القواعد القانونية الخاصة، وله قضاء خاص مثل: محكمة التحكيم الرياضية المعروفة بـ(CAS)، فضلًا عن وجود مواضيع خاصة به، ومن جهة أخرى فقد أنشئ هذا القانون من قبل الهيئات الرياضية العالمية الخاصة كاللجنة الأولمبية، والفيفا. ومن الجدير بالذكر فإن القانون الرياضي عبر الحدود استعار بعض الأحكام القانونية من القوانين العامة (القوانين العامة بالنسبة له) كأحكام المسؤولية التقصيرية في القانون المدني، إلَّا أن هذا لا يكون بمعنى فقدان استقلاليته وزوال ذاتيته. وعليه يمكن أن نعرف القانون الرياضي عبر الحدود بأنه: مجموعة قواعد قانونية عابرة الحدود أنشأتها الهيئات الرياضية الخاصة، والذي يعنى بتنظيم النشاط الرياضي أو المعاملات المتعلقة به بمختلف جوانبها.

I.ب. المطلب الثاني

أصناف قواعد القانون الرياضي عبر الحدود

نظرًا للتطورات التي حظت بها الرياضة في الآونة الأخيرة وبالأخص جراء ظاهرة الاحتراف في الفضاء الرياضي تولد فرع جديد من القانون وهو القانون الرياضي، وتم تغطية الجوانب المختلفة للرياضة كفني وإداري ومالي، وعليه يمكن أن نقسم قواعد القانون الرياضي التي تطبق على النشاط الرياضي بجوانبه المختلفة كالآتي:

I.ب.١. الفرع الأول

القواعد الفنية والتنظيمية للقانون الرياضي عبر الحدود

تتمثل هذه القواعد في قواعد اللعبة المعروفة بقوانين اللعبة، وكذلك تتضمن القواعد الخاصة بتنظيم الجانب الإداري والتاديبي للرياضة، وعليه سنسلط الضوء عليهما كالآتي:

أولاً: قواعد اللعبة: لكل لعبة قواعد خاصة، وتتم ممارسة هذه اللعبة وفقًا لقواعدها الخاصة، ولا يمكن ممارسة اللعبة بدون قواعد، وعليه يمكن القول بأن تلك القواعد بمثابة الحجر الأساسي للنشاط الرياضي؛ لأنه لا يوجد نشاط رياضي بمعناه العلمي دون قواعد خاصة به. وعادة يتم إصدار هذه القواعد من قبل الاتحادات الرياضية العالمية، وتكون هذه القواعد واجبة الاتباع في جميع أنحاء العالم أينما تكون فيها اللعبة، ويطلق عليها قوانين اللعبة كقوانين لعبة كرة القدم التي تصدر من قبل مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم المعروف بـ (IFAB)[(١)]، وتعد قوانينها هي ذاتها في أرجاء العالم كافة بدءًا من كأس العالم الذي تنظمه الفيفا ووصولًا إلى

(١) مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم هو جمعية مؤسسة من قبل الاتحادات الأربعة للمملكة المتحدة: (الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم، والاتحاد الأسكتلندي لكرة القدم، والاتحاد الويلزي لكرة القدم، واتحاد إيرلندا لكرة القدم) في عام (١٨٨٦)، ونظرًا للتطورات التي حظِيَ بها مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم في توحيد قواعد اللعبة وتطويرها من جهة، وعدم خبرة مؤسسي الفيفا في وضع قواعد اللعبة من جهة أخرى، فقد اتفقت الفيفا مع الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم في عام (1913) بموجبه أناطت الفيفا مهمة توحيد قواعد لعبة كرة القدم وتنظيمها وتطويرها إلى (IFAB). لاحظ للتفاصيل:
Alan Tomlinson, FIFA (Fédération Internationale de Football Association) The Men, the Myths and the Money, first edition, published by Routledge, London, 2014, p. 15.

المباريات التي يلعبها الأطفال في القرى النائية، وتطبيق قوانين كرة القدم ذاتها في كل مباراة، وكل اتحاد كونفدرالي وكل بلد ومدينة وقرية في العالم دليل على أنها قوة لا يستهان بها[١]. وعليه فإن مما سبق ذكره يمكن القول بأن هذه القواعد تصدر من قبل الاتحادات الرياضية أي الهيئات الرياضية دون تدخل المشرع الوطني أو الدولي (المعاهدات الدولية) في إصدارها، وإنَّما من صنع الهيئات الرياضية، والتي هي شخص من أشخاص القانون الخاص، إضافة إلى ذلك فإن هذه القواعد تكون مصونة من السلطات القضائية سواء كانت الوطنية (القضاء الوطني)[٢]، أو دولية كمحكمة العدل الأوربية[٣].

ثانيًا: القواعد التأديبية والأخلاقية للرياضة. تتمثل هذه الفئة في القواعد التي تقوم بتنظيم الجانب التأديبي، والتنظيمي، والإداري، ونزاهة الرياضة[٤]. وأطلق فقه القانون الرياضي عليها قواعد روح الرياضة، ووصفها بأنها مبادئ الإنصاف والعدالة الكامنة وراء القواعد الرسمية للرياضة[٥] . وتم تصنيف هذه القواعد بإنصاف (عدالة)، ونزاهة، وروح رياضية، وشخصية اللعبة. وتقسم هذه القواعد إلى القواعد التأديبية وقواعد الاخلاق:

١. **قواعد الاخلاق**: نظم الفيفا هذه القواعد ضمن مدونة الأخلاقيات للفيفا، إذ قضت هذه المدونة بأنها تسري على أية سلوك متعلق بمجال اللعب، والذي يضر بنزاهة وسمعة كرة القدم وعلى وجه الخصوص السلوك غير القانوني، غير الأخلاقي (unethical) الصادر من

(1) See Footballs Laws of the Game 2021-22_Arabic.pdf.

(٢) على سبيل المثال رفضت المحاكم الأمريكية التدخل في برنامج دورة الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس عام (١٩٨٤) في القضية المرقمة (Martin v. International Olympic Committee, 740 F.2d 670, 684 (9th Cir. 1984)، وعلى وجه الخصوص محكمة كاليفورنيا العليا (California Supreme Court)، معلنة أنَّ المحكمة يجب أن تكون محذرة من استخدام قانون ولاية معينة لتغيير محتوى الألعاب الأولمبية، وإنَّما يجب أن يتمَّ تنظيم الألعاب الأولمبية وإجراؤها وفقًا لشروط اتفاقية دولية (الميثاق الأولمبي)، وأوضحت المحكمة بأن يتم تنظيم الألعاب الأولمبية مع المنافسين من العالم بأسره بموجب شروط تلك الاتفاقية لذا لا يمكن تطبيق قوانين دولة واحدة لتغيير الحدث.

See for full details, visited (١٥-٨-٢٠٢٤); https://casetext.com/case/martin-v-international-olympic-committee

(٣) ذهبت محكمة العدل الأوربية في قضية (Meca-Medina)، بأنَّ قواعد مكافحة المنشطات الرياضية الصادرة من قبل اللجنة الأولمبية الدولية على الرغم من أنَّها قيدت صلاحية لاعب (Meca-Medina) من المشاركة في البطولة، ولكن لم تفقد شرعيتها مادام الغاية منها الحفاظ على صحة الرياضيين وسمعة الرياضة وتحقيق المنافسة العادلة.

See Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities.

(٤) كالمخالفات المتعلقة بالمنشطات، والإهانات التي يتعرض لها الحكام أو اللاعبين أثناء اللعبة، سواء سلوك اللاعبين والمسؤولين، وغيرها.

See Articles (13 -22) of FIFA disciplinary code 2023.

(5) See Ken Foster, Global Sports Law Revisited, Entertainment and Sports Law Journal, 17: 4, 2019, pp. 1–14.

الأشخاص الملزمين بأحكام مدونة الأخلاقيات[١]. وعليه فمن خلال قراءة نصوص مدونة الأخلاقيات، وبالأخص التي تتعلق بفرض واجبات على الأشخاص الملزمين بالمدونة يمكن القول بأن المقصود بالسلوك: هو انحراف الملتزم بالواجبات المفروضة عليه وفق أحكام المواد (١٤-٣٠) المنصوص عليها في مدونة أخلاقيات الفيفا[٢]. وهذه الواجبات تتمثل في واجب الحياد، والولاء، والسرية، والإبلاغ، والتعاون، وتجنب تضارب المصالح، وعرض وقبول الهدايا أو المزايا الأخرى، والعمولة، والتمييز والتشهير، وحماية السلامة الجسدية والعقلية من التزوير والتزييف، ومن إساءة استخدام المنصب، والمشاركة في المراهنة أو القمار أو الأنشطة المماثلة، والرشوة والفساد، واختلاس الأموال وإساءة استخدامها، والتلاعب بنتائج مباريات كرة القدم أو المسابقات[٣].

٢. **القواعد التأديبية**: في الحقيقة تتضمن اللوائح الرياضية عادة قواعد تأديبية، بموجبها تفرض الهيئات العدلية للاتحادات الرياضية عقوبات انضباطية على المخالفين من اللاعبين والإداريين، وغيرهما[٤]. إذ تنص المدونة التأديبية للفيفا بأن تسري نصوصها على أي سلوك هجومي وانتهاك لمبادئ اللعب النظيف، وسوء سلوك اللاعبين والمسؤولين، والتمييز، والامتناع عن المباريات والتخلي عنها، والتعدي على النظام والأمن في المباريات، والاحتجاجات، ومشاركة لاعب غير مؤهل، والتلاعب بمباريات ومسابقات كرة القدم، وعدم احترام القرارات، والتزوير والتزييف[٥]. ولقد شكلت الفيفا اللجنة التأديبية التأديبية وتصدر قراراتها وفق النصوص القانونية الواردة في المدونة التأديبية (الانضباط)، والنظام الأساسي للفيفا ولوائحها وتعاميمها وتوجيهاتها وقراراتها وقوانين اللعبة، وعندما لا تجد نص في هذه اللوائح والقوانين والقرارات تطبق اللجنة نصوص القانون السويسري وأي قانون آخر تراه اللجنة قابلا للتطبيق[٦].

---

(1) See Article (1) paragraph (1) of FIFA Code of Ethics ٢٠٢٣.

(٢) وتنص المادة (١٤) في هذا السبيل على أنه"١. يجب أن يدرك الأشخاص الملزمون بهذا القانون أهمية واجباتهم وما يصاحب ذلك من التزامات ومسؤوليات، وعلى وجه الخصوص، ويتعين عليهم أن يؤدوا ويمارسوا واجباتهم ومسؤولياتهم بجد، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتمويل. ٢. يجب على الأشخاص الملزمين بهذه المدونة احترام الإطار التنظيمي للفيفا إلى الحد الذي ينطبق عليهم. ٣. يجب على الأشخاص الملزمين بهذه المدونة أن يقدروا التأثير الذي قد يحدثه سلوكهم على سمعة الفيفا، وبالتالي يجب أن يتصرفوا بطريقة كريمة وأخلاقية ويتصرفون بمصداقية ونزاهة كاملتين في جميع الأوقات. ٤. يجب على الأشخاص الملزمين بهذه المدونة الامتناع عن أي نشاط أو سلوك أو أي محاولة نشاط أو سلوك قد يؤدي إلى ظهور أو اشتباه في سلوك غير لائق كما هو موضح في الأقسام التالية. ٥. يعاقب على انتهاك هذه المادة بغرامة مناسبة لا تقل عن (١٠٠٠٠) فرنك سويسري بالإضافة إلى حظر المشاركة في أي نشاط متعلق بكرة القدم لمدة أقصاها سنتان".

(3) See Articles (14-30) of FIFA Code of Ethics ٢٠٢٣.

(٤) فمثلا تفرض اللجنة التأديبية للفيفا العقوبات التأديبية على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والتي تتمثل في التحذير (الإنذار)،...الخ.

See Article (6) paragraph (1) of FIFA disciplinary code.

(5) See Articles (13 – 22) of FIFA disciplinary code 2023.

(6) See Article (5) of FIFA disciplinary code 2023.

I.ب.٢. الفرع الثاني
القواعد القانونية المنظمة للمعاملات المالية المرتبطة بالرياضة أو التي تتم بسببها للقانون الرياضي عبر الحدود

تختص هذه القواعد بتنظيم المعاملات المالية، أو الاقتصادية المرتبطة بالرياضة، أو التي تتم بسببها كعقود انتقال اللاعبين وعقود احترافهم، وتعويض عن تدريب اللاعبين، وكذلك التعويض عن إصابة اللاعبين وغيرها، إضافة إلى ذلك تختص هذه القواعد بتنظيم آلية قانونية لاستغلال حقوق المالية التي تنبثق من الرياضة ككيفية بيع حق البث التلفزيوني، وحقوق الرعاية الرياضية وغيرها[١]. والسؤال المهم الذي لابدَّ من طرحه هنا: ما هو مصدر هذه القواعد القانونية؟

الإجابة على هذا السؤال يفرض علينا أن نقسم هذه القواعد إلى قواعد القانون الرياضي الدولي (International sport law's rules)، وقواعد القانون الرياضي العالمي(Global sport law's rules).

فيما تختص بقواعد القانون الدولي الرياضي، يرى فقه القانون الرياضي[٢] بأن هذه القواعد تتمثل بالقواعد القانونية المعروفة بالقانون العام (Common Law)، والذي يتضمن المبادئ العامة الموجودة في النظام القانوني لجميع دول العالم. ويكون مصدر هذه القواعد (هذه المبادئ العامة) متمثلا بالعرف الدولي الذي يراعي المجتمع الدولي كقاعدة حظر الثراء بلا سبب، والمسؤولية الشخصية، (الإنصاف) مبدأ التناسب، الاتفاقات ملزمة وغيرها، وتصدر هذه القواعد عادة من قبل سلطة مختصة في دولة ما. هذه القواعد القانونية الدولية لا يمكن تجاهلها من قبل الاتحادات الرياضة العالمية، بل لابدَّ أن تطبقها على الأحداث الرياضية ذات الطبيعة الاقتصادية. وترى محكمة التحكيم الرياضية العالمية المعروفة بـ(CAS) بأن على جميع الهيئات الرياضية، وخاصة الاتحادات الرياضية الالتزام بالمبادئ العامة للقانون، ويرى الكاس بأن هذه القواعد تعد قاسمًا مشتركًا لمختلف النظم القانونية[٣].

أما فيما يختص بقواعد القانون الرياضي العالمي، والتي تتمثل بميزة خاصة للقانون الرياضي كقانون مستقل وقائم بذاته. وتتمثل هذه القواعد القانونية في مجموعة القواعد التي تنظم المعاملات المالية التي تتعلق بالرياضة أو تتم بسببها وتصدر هذه القواعد أو تشرع هذه القواعد من قبل الاتحادات الرياضية عابرة الحدود[٤]. وتنبثق هذه القواعد من الحاجات العملية العملية لإدارة النشاط الرياضي والاحتراف بشكل جيد؛ منها آلية التضامن (Solidarity

(1) Deborah Healey, sport and the Law, third edition, Published by University of New South Wales Press Ltd, Sydney, Australia, 2005, p.15.
(2) See Foster, K., Is there a global sports law? op.cit., p.35.
(3) See AEK Athens & Slavia Prague v. UEFA (Court of Arbitration for Sport 98/200; award 20/08/ 99) para. 188.
(4) For example, See FIFA Regulations on the status and transfer of players 2022.

mechanism) الصادرة من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم[١]. ومن الجدير بالذكر هنا، تحيل (القواعد القانونية للقانون الرياضي العالمي) حسم المنازعات الرياضية إلى التحكيم الرياضي بدلا من القضاء الوطني[٢].

II. المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للقانون الرياضي عبر الحدود

على الرغم من صدور عدة تشريعات وطنية لتنظيم النشاط الرياضي من قبل السلطات التشريعية الوطنية في الآونة الأخيرة إلَّا أن هذه التشريعات لابدَّ أن تتوافق مع المعايير والقواعد الرياضية الصادرة من الاتحادات الرياضية العالمية (الدولية) وإلَّا عاقبتها الإلغاء[٣]. وعليه يمكن القول بأن قواعد القانون الرياضي تتسم بأنها عابرة للحدود، أي ليست لها الاختصاص المكاني، وإنَّما جميع حدود السياسية مفتوحة لها. إذن إذا كانت قواعد القانون الرياضي عابرة للحدود، فهل هذه القواعد تندرج تحت طائلة أي قانون؟ هل تندرج تحت طائلة

(١) كما تنص المادة (٢١)، من لوائح انتقال وأوضاع اللاعبين للفيفا ٢٠٢٢ على أنه: ((إذا تم نقل محترف (اللاعب المحترف) قبل انتهاء عقده، فإن أي نادٍ ساهم في تعليمه وتدريبه يحصل على نسبة من التعويض المدفوع لناديه السابق (مساهمة تضامنية).....)).

(٢) على سبيل المثال تنص الفقرة (١) من المادة (٥٨)، من النظام الأساسي للفيفا على أنه: ((توافق الاتحادات القارية والاتحادات الأعضاء والدوريات على الاعتراف بـ (CAS) كسلطة قضائية مستقلة وضمان امتثال أعضائها واللاعبين المنتسبين والمسؤولين للقرارات الصادرة عن الكاس، وينطبق نفس الالتزام على وكلاء كرة القدم ووكلاء المباريات المرخصين من قبل الفيفا)). كما تنص الفقرة (٢) من المادة (٥٨)، من النظام نفسه على أنه: ((يحظر اللجوء إلى المحاكم العادية (الوطنية) ما لم ينص على وجه التحديد في لوائح الفيفا. كما يحظر اللجوء إلى المحاكم العادية للحصول على جميع أنواع التدابير المؤقتة)). وتظهر من هذا النص بأن حسم المنازعات الرياضية تتم عبر الهيئات العدلية المشكلة من قبل الاتحادات الرياضية الدولية بشكل مستقل.

(٣) على سبيل المثال صدرت السلطة التشريعية العراقية عدة قوانين لتنظيم النشاط الرياضي منها قانون الاتحادات الرياضية الوطنية رقم (٢٤) لسنة (٢٠٢١)، وقانون الاحتراف الرياضي رقم (٦٠) لسنة (٢٠١٧)، وقانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٩)، وشكلت السلطة التشريعية العراقية محكمة خاصة لفض المنازعات الرياضية تحت عنوان (المحكمة الرياضية العراقية) بموجب الفقرة (تاسعا) من المادة (٦) من قانون الاحتراف الرياضي، ولكن فض المنازعات الرياضية لابدَّ أن يتم عن طريق التحكيم وفق المعايير الرياضية العالمية (الدولية) إذًا فإن تشكيل هذه المحكمة تكون مخالفا لقواعد القانون الرياضي، وبالنتيجة قرر مجلس القضاء الأعلى العراقي بإلغاء هذه المحكمة في (٢٣-٦-٢٠٢٣) بموجب البيان الذي جاء في إلغائها: ((بالنظر لتأسيس مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي الذي يختص بالنظر في المنازعات الرياضية استناداً لأحكام المادة (١٦)، من قانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والمادة (٤٢) من النظام الداخلي للجنة الأولمبية الوطنية العراقية تقرر أولاً- إلغاء البيان المرقم (٧٧/ ق /ا) المؤرخ ٢٠٢٠/١١/١٧ المتضمن تشكيل محكمة متخصصة بالنظر بالنزاعات الرياضية والتي مقرها في رئاسة محكمة استئناف بغداد/الكرخ. ثانياً- ينفذ هذا البيان اعتبارًا من تأريخ صدوره)). لاحظ: د. إبراهيم عمر إبراهيم، "التأطير القانوني لمركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي"، *بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن للقضايا القانونية، ومنشور في مجلة كلية القانون في جامعة تيشك الدولية -أربيل في عدد خاص بالمؤتمر*، ص١٠٦.

القانون الدولي الخاص؟ أو أنها قائمة بذاتها؟ فإذا قائمة بذاتها فما المقصود بها؟ سنحيط بهذه الأمور من خلال المطلبين الآتيين:

II.أ. المطلب الأول

الطبيعة الدولية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود

بَادِئَ ذِي بَدْءٍ، ارتباطًا بعنوان المطلب لابدَّ أن نبين أولًا مدلول قانون عبر الحدود (Transnational Law). إذ استخدم الفقيه والقاضي الأمريكي (Philip Jessup) لأول مرة هذا المصطلح كمعيار تمييز جميع القوانين التي تنظم الإجراءات أو الأحداث التي تتجاوز الحدود الوطنية[١]. وعليه فإن قانون عبر الدول يشمل القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، وأيضًا بعض القواعد الأخرى التي يصعب إدخالها في هذين الفرعين المعهودين من فروع القانون، كالقانون الرياضي عبر الحدود[٢].

بناء عليه فإن تشخيص الطبيعة الدولية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود يتطلب منا أن نركز على كل من القانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص باعتبارهما من قانون عبر الحدود وذلك من خلال الفرعين الاتين:

II.أ.١. الفرع الأول

مدى امكانية اعتبار القانون الرياضي عبر الحدود فرعا من القانون الدولي العام

في الحقيقة فإن القانون الدولي العام يهتم بعلاقات الدول ذات السيادة أو علاقات بين الدول والمنظمات الدولية وتتدخل الدول في هذه العلاقات بسيادتها[٣]. وبالنظر إلى طبيعة القانون الرياضي عبر الحدود بالأخص في كيفية سنِّه وطبيعة مواضيعه والأشخاص المعنيين بها يمكن القول بأن الصفة الخاصة تغلب فيه على الصفة العامة، ويتم سنَّ القانون الرياضي عبر الحدود من قبل أشخاص القانون الخاص، وهم الهيئات الرياضية غير الحكومية كاللجنة الأولمبية الدولية والفيفا والاتحاد الدولي لكرة السلة وغيرها[٤]. في حين يتم سن القانون الدولي العام من قبل الدول ذات السيادة سواء عن طريق التشريع أو المعاهدات الدولية أو العرف

---

(1) See Philip C. Jessu, Transnational Law, chapter II a basic introduction to transnational Law, New Haven Yale University Press, 1956, p. 113

(٢) لاحظ أستاذنا د. محمد سليمان الأحمد، *الموجهات العامة للقانون الرياضي الدولي الخاص*، الطبعة الأولى، (منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨)، ص٤٩.

(٣) لاحظ: د. طالب رشيد يادكار، *مبادئ القانون الدولي العام*، الطبعة الأولى، (أربيل، العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ٢٠٠٩)، ص١٧ وما يليها.

(٤) اللجنة الأولمبية الدولية هي جمعية دولية غير حكومية، والمتمتعة بالشخصية القانونية، ولا تستهدف الربح، ومدتها غير محدودة، ويعترف بها المجلس الاتحادي السويسري، ويقع مقرها في لوزان (Lausanne) بسويسرا.

See Article (15) of Olympic charter 2021.

والفيفا كما عرف نظامها الأساسي هي جمعية مسجلة في سجل الشركات وفق المادة (٦٠) وما يليها من القانون المدني السويسري، وهي جمعية حاكمة لكرة القدم العالمية وإدارتها وترويجها، وله الشخصية المعنوية الخاصة. لاحظ المادة (١)، من النظام الأساسي للفيفا ٢٠٢٢.

الدولي أو غيرها[١]. فضلاً عن ذلك فإن القانون الدولي العام يخاطب بشكل رئيسي أشخاص القانون العام كدول ومنظمات دولية، وللفرد مركز قانوني فيه[٢]، في حين يخاطب القانون الرياضي عبر الحدود أشخاص القانون الخاص، وهم الهيئات الرياضية، واللاعبون، والحكام، والمدربون، والمسؤولون (الإداريين في الهيئات الرياضية)، والنوادي الرياضية والاتحادات الرياضية[٣]، وعليه تظهر الشخصانية الخاصة للمنظمات الرياضية العالمية[٤]؛ لأن المنظمات والهيئات الرياضية العالمية هي هيئات خاصة غير حكومية كاللجنة الأولمبية الدولية والفيفا والاتحاد الدولي لكرة السلة وغيرها. إضافة إلى ذلك فإن الارتباطات القانونية التي ينظمها القانون الرياضي عبر الحدود تدخل في نطاق القانون الخاص نظرًا لعدم تدخل الدول فيها، وعلى الأقل عدم تدخل الدول فيها كصاحبة السيادة[٥]. وعليه لا يمكن إسناد طبيعة القانون الرياضي عبر الحدود إلى القانون الدولي العام؛ لأن سلطات ستِّهما مختلفة، وموضوعاته تختلف عن موضوعات القانون الدولي العام[٦]، وكذلك الطبيعة القانونية للأشخاص الذين يسري عليهم القانون الرياضي عبر الحدود تختلف عن طبيعة الأشخاص القانون العام[٧].

---

(١) لاحظ حول مصادر القانون الدولي العام: جيمس كروفورد، ترجمة إلى العربية محمود محمد الحرثاني، *مبادئ القانون الدولي العام البراونلي*، الطبعة الأولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، ٢٠٢٢)، ص٨٥ وما يليها.

(٢) لاحظ حول الأشخاص الذين يخاطبهم القانون الدولي العام: محمد صافي يوسف، *القانون الدولي العام*، (القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٩)، ص٨٦.

(٣) على سبيل المثال: تنص الفقرة (٣) من المادة (٥٤)، من النظام الأساسي للفيفا على أنه "تفرض محكمة كرة القدم العقوبات الواردة في النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم والقانون (المدونة) الانضباط للاتحاد الدولي لكرة القدم على الاتحادات الأعضاء، واللاعبين، والمدربين، والإداريين(المسؤولين)، ووكلاء اللاعبين ووكلاء المباريات".

(٤) الدولية حسب تعبير أستاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، *الموجهات العامة للقانون الرياضي الدولي الخاص*، (منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص٢١.

(5) See Franck Latty, Transnational Sports Law, the International Sports Law Journal (ISLJ), 2012, p.37.

(٦) مواضيع القانون الرياضي عبر الحدود تتمثل في العقود الرياضية كعقد انتقال اللاعبين، وعقد إعارة اللاعب، وعقد تنظيم المباريات، وعقد وكلاء الرياضة وغيرها من العقود، وذلك التعويض عن تدريب اللاعب، وآلية التضامن، وآلية حسم المنازعات الرياضية، وآليه استغلال الحقوق التجارية المتعلقة بالرياضة المعنية وغيرها، أمَّا مواضيع القانون الدولي العام هي علاقات بين الدول، إبرام المعاهدات الدولية، وحماية حقوق الإنسان، حماية سيادة الدول وغيرها، وعليه فإن مواضيع القانون الرياضي عبر الحدود ذات طابع القانون الخاص، لأن لا تتدخل الدول فيها كصاحبة السيادة، في حين مواضيع القانون الدولي العام ذات طابع القانون العام، لأن تتدخل الدول فيها كصاحبة السيادة. لا حظ التفاصيل حول معايير التمييز بين التصرفات والوقائع القانونية بين القانون الخاص والقانون العام: د. فائز ذنون جاسم، *مبادئ القانون الدولي العام*، (بغداد: مكتبة صباح للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص١٨٣ وما بعدها.

(٧) أشخاص القانون الرياضي عبر الحدود هم الهيئات والمنظمات، والاتحادات، والنوادي الرياضية ولهم الشخصية المعنوية الخاصة وبالتالي هم من أشخاص القانون الخاص كما ينص عليها الميثاق الأولمبي الدولي، والنظام الأساسي للفيفا وغيرهما من اللوائح الرياضية، في حين أن أشخاص القانون الدولي العام هم الدول، والمنظمات الدولية، ولشخص الطبيعي مركز القانوني فيه. لاحظ للتفاصيل حول الأشخاص القانون الدولي العام: لاحظ د. فائز ذنون جاسم، المصدر السابق، ص١٨٣.

II.أ.٢. الفرع الثاني
مدى امكانية اعتبار القانون الرياضي عبر الحدود فرعا من القانون الدولي الخاص

يعد القانون الدولي الخاص نمط الثاني من القانون عبر الحدود، والمقصود به مجموعة القواعد القانونية والمبادئ والأعراف والاتفاقيات الدولية التي تحكم العلاقات القانونية الخاصة بين الأشخاص الطبيعيين، والاعتباريين عندما تتضمن عنصرًا أجنبيًا[١] . ومن أجل إمكانية تشخيص الطبيعة القانونية لقواعد القانون الرياضي عبر الحدود بأنها نمط من أنماط القانون الدولي الخاص فلابدَّ أن نبين أوجه التشابه والاختلاف بينهما. فكلاهما من قانون عبر الحدود(Transnational Law)[٢] ، وكلاهما يهتم بمواضيع القانون الخاص على الرغم من أن لدينا ملحوظة على القانون الدولي الخاص بهذا الصدد. وبالرغم من وجود هذه النقاط المتشابهة إلَّا أنه لا يمكن وصف القانون الرياضي عبر الحدود بأنه نمط من القانون الدولي الخاص لعدة أسباب، أهما:

١. **التبعية:** من أدوات التمييز بين مواطني الدولة ومن سواهم هي الجنسية، وتتحدد بها تبعية الشخص لهذه الدولة واعتباره من مواطنيها. وعليه فإن الجنسية هي أداة التي يعتمد عليها القانون الدولي الخاص كمعيار للإسناد في تحديد القانون الواجب التطبيق في حالة تنازع القوانين في العلاقات القانونية الخاصة[٣]. ولكن هذا المعيار يكون مختلفًا في القانون الرياضي عبر الحدود، أي لا تحول الشخص الأجنبي إلى عنصر أجنبي، وبالتالي فإن وجود اختلاف الجنسية بين طرفي العلاقة الرياضية قانونيًا قد لا يضفى على هذه العلاقة الطابع الدولي مادام التبعية الرياضية واحدة لجميع أطراف العلاقة القانونية، وهي الانتماء إلى الاتحادات الرياضية الواحدة[٤].

---

(١) لاحظ: د. غالب علي الداودي، *القانون الدولي الخاص (التنازع القوانين)*، الطبعة الأولى، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص١٧ وما يلها.

(٢) على الرغم من أنه يوجد رأي بأن القانون الدولي الخاص هو القانون الداخلي بحت، وعلى رأسهم الفقيه (نيبوية)، ويرى هذا الأخير بأن القانون الدولي الخاص ليس له صفة الدولية، لأن تصنيف القانون إلى داخلي ودولي يقوم إمَّا على أساس نطاق تطبيقه أو على أساس مصدره. وأي من هذين الأساسين لا يتوافق مع قواعد القانون الدولي الخاص لعدم وجود التماثل والتوافق بين قواعده وقواعد القانون الدولي العام، حيث أن قواعد كل من القانونين المذكورين لا تتوافق من حيث المصدر والموضوع وقوة الإلزام. لاحظ للتفاصيل: غالب علي الداودي وحسن محمد الهداوي، *القانون الدولي الخاص*، الجزء الأول، ص ١١-١٧.

(٣) لاحظ: د. يونس صلاح الدين علي، *القانون الدولي الخاص*، الطبعة الأولى، (بيروت- لبنان: منشورات زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٦)، ص١١ وما بعدها.

(٤) كما لو اتفق نادي (أربيل) العراقي، مع نادي (القوة الجوية) العراقي، من أجل إعارة لاعب مصري في صفوف نادي القوة الجوية إلى نادي أربيل، ووقع الاتفاق في (دبي)، فهذا التصرف القانوني يعد دوليًا بموجب معايير القانون الدولي الخاص، نظرًا لوجود العنصر الأجنبي فيه فضلًا عن إبرام العقد في الدولة الأجنبية، إلا أنَّه بموجب التبعية الرياضية (القانون الرياضي عبر الحدود) فلا يعد العقد دوليًا، لأنه سيتم إعارة اللاعب المصري من ناديه العراقي الى ناد عراقي آخر، وكل أطراف العقد ينتمون (بالتبعية الرياضية) إلى الاتحاد العراقي لكرة القدم. لاحظ للتفاصيل حول التبعية الرياضية أستاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، المصدر السابق، ص١٥ وما يليها.

٢. **إمتيازات اللاعب الأجنبي**: إن الإمتيازات القانونية للاعب الأجنبي تتسم بمرتبة أعلى من الإمتيازات القانونية للشخص الأجنبي (العادي) حتى لو ينتميان إلى الدولة نفسها[١]. فعلى سبيل المثال: المواطن العراقي إذا أراد السفر إلى دولة قطر يحتاج إلى سمة الدخول (visa)، في حين لاعب عراقي متعاقد مع نادي قطري في قطر لا يحتاج إلى سمة الدخول، لأن الفيفا تمنح هوية الفيفا للأندية والاتحادات الوطنية لكرة القدم واللاعبين[٢]، من خلالها يسافر حاملها عبر الحدود دون حاجة إلى سمة الدخول، لأنها معترف بها عالميًا[٣]. إضافة إلى ذلك فإن اكتساب الجنسية تكون للاعبين أسهل من المواطنين العاديين، وعلى هذا فبعض الدول مستعدة لتسريع إجراءات منح الجنسية للرياضيين الموهوبين، وإعفائهم من بعض شروط اكتساب الجنسية، ومن الأمثلة على هذا دولة قطر[٤].

٣. **الصفة الرياضية:** هذه الصفة تجعل العلاقة القانونية عبر الحدود خاضعة لأحكام القانون الرياضي عبر الحدود، وتخرجها من تحت مضلة القانون الدولي الخاص، لأن القانون الرياضي عبر الحدود يعد قانونًا خاصًا بالعلاقات القانونية الرياضية ذات الطابع العالمي. فإذا لم تضف الصفة الرياضية على العلاقة القانونية تكون خاضعة للقانون الدولي الخاص مادام أنها ذات طابع دولي خاص، إعمالًا بقاعدة من القواعد القانونية المستقرة: القانون الخاص يقيد العام.

٤. **الهرم التنظيمي الإداري في تدرج قواعد القانون الرياضي عبر الحدود**: يوجد تدرج لقواعد القانون الرياضي، بشكل تقف قواعد القانون الرياضي عبر الحدود في أعلى الهرم[٥]، وبعدها القواعد القانونية الواردة في اللوائح الرياضية الصادرة من الاتحادات

---

(١) المصدر ذاته، ص١٧-١٨.

(٢) عرَّفت الفقرة (٢٠) من التعريفات الواردة في مقدمة لوائح وضع اللاعبين وانتقالهم للفيفا هوية الفيفا (FIFA ID) بأنها " المعرف الفريد العالمي الذي تمنحه خدمة (FIFA Connect ID) لكل ناد واتحاد ولاعب".

(٣) حيث تنص الفقرة (١٩) من التعريفات الواردة في مقدمة لوائح وضع اللاعبين وانتقالهم للفيفا على أنه خدمة معروفة (FIFA Connect ID Service:) بأنه "خدمة يقدمها الفيفا معترف بها وصالحًا عالميًا والتي تعرف حاملها (The FIFA ID) للأفراد والمؤسسات والمرافق، وتوفير معلومات مكررة في حالة التسجيل الثاني لنفس الكيان، والاحتفاظ بسجل مركزي للتسجيل (التسجيلات) الحالي لجميع الكيانات التي لديها هوية الفيفا المعينة"

(4) See Ken Foster, Global Sports Law Revisited, op.cit., p.9.

(٥) من الواجبات والالتزامات التي فرضتها الفيفا على الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم خلال نص المادة (١٤) من النظام الأساسي للفيفا: الامتثال الكامل للنظام الأساسي واللوائح والتوجيهات والقرارات الصادرة عن هيئات الفيفا في أي وقت، وكذلك قرارات محكمة التحكيم الرياضي (CAS) الصادرة عند الاستئناف. ودفع اشتراكات عضويتهم، وإدارة شؤونهم بصورة مستقلة وضمان عدم تأثير شؤونهم بأي أطراف أخرى، والامتثال الكامل لجميع الواجبات الأخرى الناشئة عن أنظمة الفيفا. لاحظ للتفاصيل حول الهرم الإداري في إدارة كرة القدم العالمية:

Garcia, Borja. "The European Union and the Governance of Football: A Game of Levels and Agendas". Figshare, Doctoral thesis Submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of Doctor of Philosophy of Loughborough University, 2008, p.37.

الكونفدرالية (القارية)، ويمكن تسمية هذه اللوائح بأنها القانون الرياضي الإقليمي[١]، وتأتي بعدها القواعد القانونية الواردة في التشريعات الرياضية الوطنية، واللوائح الرياضية الصادرة من الاتحادات الرياضية الوطنية[٢]. وكل هذه القواعد القانونية الرياضية تتضمن قواعد موضوعية وإجرائية. ولا يوجد هذه السمة في القانون الدولي الخاص.

٥. **طريقة حسم المنازعات الرياضية:** يقضي القانون الرياضي عبر الحدود بحسم المنازعات الرياضية عن طريق الوسائل البديلة على وجه الخصوص عن طريق التحكيم الرياضي سواء كانت المنازعة داخلية أو عالمية[٣] . ولقد نص على هذه الطريقة في حسم المنازعات الرياضية الميثاق الأولمبي العالمي، واللوائح الرياضية العالمية كلوائح الفيفا، والاتحاد الدولي كرة السلة وغيرهما[٤].

٦. **النقطة الأهم من النقاط المذكورة الصفة الشخصانية الخاصة لصائغي القانون الرياضي:** عبر الحدود وتجريد هذا القانون من تدخل الدولة في سنِّهِ وتعديله وإلغائه، وتجريده كذلك من تدخل الدول والمنظمات الدولية العامة في حياته بخلاف القانون الدولي الخاص، لأن على الرغم من تصنيف القانون الدولي الخاص ضمن القانون الخاص من قبيل جانب من الفقه[٥]، وإسناد مواضعه إلى مواضع القانون الخاص إلا أنَّه لا يمكن القول بأن مواضيع القانون الدولي الخاص تعد من مواضيع القانون الخاص بشكل مطلق؛ لأن كل من جنسية، وموطن، ومركز الأجانب من مواضيع القانون العام بل حتى تنازع القوانين، وتنازع الاختصاص القضائي الدولي لهما طابع عام[٦]. إضافة إلى هذه الأمور تتدخل الدولة في سنّ القانون الدولي الخاص، لأن الدولة تتدخل في حياة القانون الدولي الخاص في أوجه كثيرة، فهي التي تشرع قواعده عن طريق سلطتها التشريعية كالقواعد القانونية المنظمة لتنازع القوانين في القانون المدني العراقي[٧]. إضافة إلى ذلك تتدخل الدولة في

---

(1) For example; See UEFA Statutes, Rules of Procedure of the UEFA Congress and Regulations governing the Implementation of the UEFA Statutes Edition 2021.

(٢) كالتشريعات الرياضية العراقية مثال قانون الاحتراف الرياضي العراقي رقم (٦٠) لسنة (٢٠١٧)، والنظام الأساسي للاتحاد العراقي لكرة القدم (٢٠٢١).

(٣) تتمثل الوسائل البديلة في التوفيق، والوساطة، والتحكيم الرياضي. لاحظ للتفاصيل حول هذه الوسائل: محمد مرسي عبده، "التحكيم في المنازعات الناشئة عن عقود لاعبي كرة القدم المحترفين"، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، المجلد ١٧، العدد ٢، (٢٠٢٠): ص٧١ وما بعدها.

(4) See Article 61 of Olympic charter 2021. And Article 58 paragraph 2 of FIFA statutes 2022. Also, Article 40 of Fédération Internationale de Basketball (FIBA) General Statutes 2021.

(٥) لاحظ: د. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، *القانون الدولي الخاص*، الطبعة الأولى، (بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٥)، ص٩.

(٦) لاحظ: المصدر السابق، ص١٠ وما يليها.

(٧) على الرغم من تسمية القانون الدولي الخاص إلَّا أنه مقنن من قبل السلطة التشريعية الوطنية سواء كان تقنينه مستقلا كالقانون الدولي الخاص السويسري، أو بتشريعات متفرقة، وضمن متن القانون المدني كالاتجاه المشرع العراقي فإنه سن مواضيع القانون الدولي الخاص بتشريعات متفرقة مثل قانون مركز الأجانب وقانون الجنسية والقانون المدني.

حياة القانون الدولي الخاص بصورة غير مباشرة عن طريق المعاهدات الدولية[١]، لوضع القواعد المشتركة والمبادئ العامة التي هي أكثر شيوعًا بين الدول[٢]، لأن هناك بعض الأسس المشتركة بين الدول التي نجم عنها مبادئ القانون الدولي الخاص الأكثر شيوعًا كنظرية التكييف، والإحالة وفكرة الغش نحو القانون وغيرها. مما سبق ذكره يمكن القول بأن القانون الدولي الخاص في الحقيقة هو القانون الوطني (الداخلي)، لأنه يصدر من السلطة التشريعية الوطنية، وتكون مصادره التشريعية والعرفية والقضائية والمعاهدات الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي الخاص[٣]. وعليه لا يمكن القول بأن القانون الرياضي عبر الحدود نمطًا من القانون الدولي الخاص.

وعليه رأى الفقه بأنه قانون خاص واصطلح على تسميته بالقانون الرياضي الدولي[٤]، وسمَّاه جانب آخر من الفقه بالقانون الرياضي الدولي الخاص[٥]. ونرى بأن هذه التسميات التسميات لا تتفق مع حقيقة هذا القانون؛ لأن النقطة الجوهرية التي يتميز بها هذا القانون عن أنماط أخرى في القانون عبر الحدود (القانون الدولي العام، والقانون الدولي الخاص) هي مدى تتداخل الدولة في حياته، وعليه فإن استخدام مصطلح الدولة في هذا القانون لا يتفق مع حقيقته وطبيعته القانونية؛ لأن كما سنبينه بالتفصيل في المطلب اللاحق فإن هذا القانون مجرد من الدولة مطلقًا، أي تكون الدولة بعيدة كل بعد عن هذا القانون لذا كيف نستخدم مصطلح الدولة لهذا القانون الخاص الصادر من أشخاص خاصة، وهم الهيئات الرياضية العالمية غير الحكومية كاللجنة الأولمبية الدولية الفيفا، واتحاد كرة السلة وغيرها.

II.ب. المطلب الثاني

الطبيعة العالمية للقانون الرياضي عبر الحدود

تتمثل فكرة العالمية للقانون الرياضي بدلًا من الدولية في أنه نظام قانوني مستقل خاص عابر للحدود، وخارج عن سيطرة الدول القومية وأنظمتها القانونية والقضائية، ومن هنا يمكن القول بأن السلطات التشريعية الوطنية وهيئاتها القضائية الوطنية ليس لهما ولاية على هذا النظام وعليه يطلق عليه قانون بدون دولة[٦]. ومن هنا نتساءل: كيف يولد نظام

(١) كمعاهدة (سيداو) اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام (١٩٧٩)، إذ كان لها تأثير في أحكام الجنسية العراقية المتعلقة بالمرأة في قانون الجنسية العراقي رقم (٢٦) لسنة (٢٠٠٦). لاحظ للتفاصيل لاحظ: د. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) حيث تنص المادة (٣٠)، من القانون المدني العراقي رقم (٤١) لسنة ١٩٥١ على أنه " تتبع فيما لم يرد بشأنه نص في المواد السابقة من أحوال تنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص الأكثر شيوعًا".

(٣) لاحظ: د. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، المصدر السابق، ص١٠ وما يليها.

(4) See Ian S. Blackshaw, International Sports Law: An Introductory Guide, T.M.C. Asser press, the Hague, The Netherlands, 2017, p.10.

(٥) لاحظ للتفاصيل حول التبعية الرياضية أستاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، المصدر السابق، ص٢٣.

(6) See Teubner, G., Global Bukowina: Legal Pluralism in the World Society. In: Teubner, G (ed.), Global Law Without a State. London: Dartmouth Publishing Co, 1997.

قانوني خاص عابرًا للحدود خارج سيطرة الدولة القومية؟ وما هو خصائصه؟ سوف نجيب على هذين السؤالين من خلال الفرعين الاتين:

II.ب.١. الفرع الأول

تنظيم الشؤون القانونية للرياضة عبر الحدود

في الحقيقة تم تنظيم إدارة الرياضة عالميًا وفقًا لتنظيم الهرمي، إذ توجد الهيئات الرياضية الخاصة على مستوى العالم كاللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم، وغيرهما في أعلى الهرم، ولهم سلطة إصدار اللوائح الرياضية الواجبة الاتباع لدى من وقف في الدنيا منها الاتحادات الرياضية القارية، والاتحادات الرياضية الوطنية. فعلى سبيل المثال يوجد الهرم التنظيمي في العلاقة القانونية للفيفا والاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، إذ تقف الفيفا في قمة الهرم وتأتي بعدها الاتحادات الكونفدرالية (القارية)، ومن ثم الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، وبعدهم تأتي أندية كرة القدم، وفي الأخير يأتي اللاعبون والمدربون والمسؤولون ووكلاء كرة القدم[١]. بناءً على ذلك فإنَّ الفيفا تصدر قرارات ولوائح نموذجية عالمية واجبة الاتباع لدى الاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم، وأندية كرة القدم، واللاعبون والمدربون والمسؤولون ووكلاء كرة القدم[٢]. وهكذا يبدو لنا جليًا أنَّه وفقاً لهذا الهرم تصدر هيئة الأم (الفيفا) القواعد القانونية العامة والمجردة في صلب اللوائح النموذجية، والعالمية الملزمة للاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية، والأندية الرياضية، واللاعبين[٣]. ويكون بمثابة الشرط الأساسي للمشاركة في إدارة كرة القدم

(1) See Arnout Geeraert, the EU in International Sports Governance, aprincipal-Agent Perspective on EU Control of FIFA and UEFA, First published by Palgrave Macmillan in the UK, 2016, p.52.

(٢) والقرارات واللوائح التي تصدر من قبل الاتحادات الكونفدرالية تكون واجبة الاتباع من قبل الاتحادات الأعضاء الوطنية لكرة القدم، وأندية كرة القدم، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، والقرارات واللوائح التي تصدر من قبل الاتحادات الوطنية الأعضاء لكرة القدم تكون واجبة الاتباع من قبل أندية كرة القدم، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، والقرارات التي تصدر من قبل الأندية الرياضية تكون واجبة الاتباع لدى اللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم، وهكذا. لاحظ للتفاصيل:

Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, the Netherlands, 2012, p.328.

(3) See the FIFA statutes 2022. And FIFA Governance Regulations (FGR).

وممارستها من قبل تلك الهيئات[١]. وعلى كل من الاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الوطنية أن ينظموا أمورهما بنظام أساسي ولوائح رياضية منسجمة ومتوافقة مع لوائح الفيفا النموذجية الدولية، وأن لا تخالف لوائح تلك الاتحادات نصوص لوائح الفيفا[٢].

ومن هنا يمكن القول، بأن القانون الرياضي هو قانون عبر الحدود (Transnational Law)[٣]، ولكن لا يدخل ضمن القانون الدولي العام، ولا ضمن القانون الدولي الخاص. لأن في كلا القانونين تتدخل الدول في سنِّهما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أمَّا في القانون الرياضي العالمي لا تتدخل الدول في سنِّهِ، وإنَّما يصدر القانون الرياضي العالمي من الهيئات الرياضية العالمية ويتم تطبيقه في كل بقعة من بقاع العالم[٤]. ومن هنا لابدَّ أن نميز بين القانون الرياضي العالمي والقانون الرياضي الدولي. إذ يميز الفقه القانون الرياضي بينهما؛ ويعرف القانون الرياضي الدولي بأنه مبادئ القانون الدولي المطبقة على الرياضة. أما القانون الرياضي العالمي عبارة عن نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية أنشأته المؤسسات

(١) حيث تنص المادة (٧٢)، من النظام الأساسي للفيفا على أنَّه: "لا يجوز للاعبين والفرق التابعة للاتحادات الأعضاء أو الأعضاء المؤقتين في الاتحادات القارية لعب مباريات أو إجراء اتصالات رياضية مع لاعبين أو فرق غير تابعة للاتحادات الأعضاء أو الأعضاء المؤقتين في الاتحادات القارية دون موافقة الفيفا".

(٢) حيث تنص الفقرة (e) من المادة (15)، من النظام الأساسي للفيفا على أنَّه: "يجب أن يمتثل النظام الأساسي للاتحادات الأعضاء لمبادئ الحكم الرشيد، ويجب أن يتضمن على وجه الخصوص، كحد أدنى، أحكام تتعلق بالمسائل التالية: e. يجب أن يوافق جميع أصحاب المصلحة المعنيين على احترام قوانين اللعبة ومبادئ الولاء والنزاهة والروح الرياضية واللعب النظيف، وكذلك الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة عن الفيفا والاتحاد القاري المعني". وتنص الفقرة (١) من المادة (١٤)، من النظام نفسه على أنَّه: "تقع على عاتق الاتحادات الأعضاء الالتزامات التالية: ١. الامتثال الكامل للنظام الأساسي واللوائح والتوجيهات والقرارات الصادرة عن هيئات الفيفا في أي وقت، وكذلك قرارات محكمة التحكيم الرياضية (CAS) الصادرة عند الاستئناف على أساس الفقرة (١) من المادة (٥٦)، من النظام الأساسي للفيفا".

See the Articles (1/14 & 23) of FIFA statutes 2022.

(٣) استخدم الفقه والقاضي الأمريكي (*Philip Jessup*) لأول مرة هذا المصطلح كمعيار لتمييز جميع القوانين التي تنظم الإجراءات أو الأحداث التي تتجاوز الحدود الوطنية.

See Philip C. Jessu, op.cit., p. 113.

(٤) على سبيل المثال قوانين اللعبة في كرة القدم، والتي يصدرها مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم المعروف بـ(IFAB)، إذ جاءت في ديباجة هذه القوانين "تعتبر كرة القدم أعظم لعبة على وجه الأرض، فهي تمارس في كل بلدان العالم، وعلى مختلف المستويات، وتعد قوانينها هي ذاتها في أرجاء العالم كافة بدءًا من كأس العالم الذي تنظمه الفيفا، ووصولًا إلى المباريات التي يلعبها الأطفال في القرى النائية،...".

Laws of the Game 2021-22_Arabic.pdf

العالمية الخاصة التي تحكم الرياضة الدولية[١]. ويرى الفقه بأن القانون الرياضي هو عالمي وليس دولي، لأنه تم سنَّه من قبل الهيئات الرياضية عبر الحدود دون تدخل الدولة.

وعليه فإن البعد العالمي للقانون الرياضي يكون جليًا، ويمثل نظامًا قانونيًا منفصلًا ومستقلًا عالميًا، و لا يخص دول بعينها، إذ إنه يشمل مجموعة من المعايير التي أنشأتها وطبقتها هيئات رياضية على المستوى العالمي، والوطني. وعليه فإنه عبارة عن مجموعة فريدة من القواعد القانونية عبر الحدود، والتي أنشأتها الهيئات الرياضية العالمية كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية، ذات التنظيم الذاتي والسلطات المستقلة، ولا تخضع للتنظيمات القانونية الوطنية، أو لنظر المحاكم الوطنية[٢].

II.ب.٢. الفرع الثاني
خصائص وسمات القانون الرياضي العالمي

من أبرز خصائص القانون الرياضي العالمي، إنه نظام تعاقدي يستمد قوته الملزمة من اللوائح الرياضية العالمية النموذجية التي تصدرها الهيئات الرياضية العالمية كالنظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم، إذ ينص النظام الأساسي المذكور على خضوع الاتحادات الكونفدرالية، والاتحادات الرياضية الوطنية، والأندية الرياضية، واللاعبين والمدربين والمسؤولين ووكلاء كرة القدم لهذا النظام واللوائح الرياضية الأخرى التي تصدرها الفيفا، ولا يجوز مخالفتها، وإلَّا سيبعد المخالف من المشاركة في كرة القدم العالمية، ومن هنا أقرَّت الفيفا مبدأ عدم التدخل في شؤون كرة القدم من قبل طرف ثالث سواء كان من مؤسسات الدولة أو غيرها حفاظًا على استقلالية الفيفا وأعضائها ونظامها القانوني[٣].

(1) See Foster, K. Is There a Global Sports Law?, op.cit., P.2.
(2) See Teubner, op.cit.
(٣) تقتضي الفقرة (١) من المادة (١٩)، من النظام الأساسي للفيفا بأن: "يجب على كل جمعية عضو إدارة شؤونها بشكل مستقل ودون تأثير لا مسوغ له من طرف ثالث". وبخلاف هذا النص سيتعرض الاتحاد العضو إلى عقوبة التعليق والطرح من قبل الفيفا كما تقتضي الفقرة (١) من المادة (١٦)، من النظام الأساسي للفيفا القاضية بأن: "يجوز للكونغرس تعليق عضوية أي جمعية بناء على طلب المجلس. على الرغم مما تقدم، يجوز للمجلس، دون تصويت الكونغرس، أن يعلق مؤقتًا بأثر فوري أي جمعية عضو تنتهك التزاماتها بشكل خطير، ويظل التعليق الذي يوافق عليه المجلس ساريًا حتى الكونغرس التالي ما لم يكن المجلس قد ألغى هذا التعليق قبل انعقاد ذلك الكونغرس"، أمَّا بشأن عقوبة الطرد فإنَّ الفقرة (١-b) من المادة (١٧) من النظام الأساسي للفيفا تقتضي بأنَّ: "للكونغرس طرد أي جمعية عضو بناء على طلب المجلس(Council) إذا: (b) ينتهك بشكل خطير النظام الأساسي أو اللوائح أو قرارات الفيفا".

وعليه واجه النظام القانوني للفيفا صراعات قانونية مع بعض النظم القانونية الوطنية، وفي نهاية المطاف تلاءمت هذه النظم مع النظام القانوني للفيفا[١]، لكي لا يُبعد اتحاداتهم الرياضية من المشاركة العالمية لكرة القدم. إذن فالقانون الرياضي العالمي هو نظام مستقل وقائم بذاته ودون جذور وطنية، ولا تخضع قواعده لرقابة ومراجعة الأنظمة القانونية الوطنية[٢].

مما سبق ذكره يمكن القول بأن القانون الرياضي العالمي هو قانون خاص بالرياضة، وتم سنَّ قواعده القانونية من قبل الهيئات الرياضية العالمية في أعلى مستوى من الدولة

(١) على سبيل المثال صراع الفيفا مع الاتحاد الإسباني لكرة القدم نتيجة تدخل الحكومة الإسبانية في شؤون كرة القدم عن طريق قانون الرياضة الإسباني رقم (١٠) لسنة (١٩٩٠). إذ يتضمن هذا القانون بعض النصوص تعد انتهاكاً للنصوص الواردة في النظام الأساسي للفيفا وعلى وجه التحديد. إن القانون المذكور يعرف الاتحادات الرياضية بأنَّها كيانات خاصة تعمل عن طريق تفويض الدولة، إذ تنص الفقرة (٢) من المادة (٣٠)، من قانون الرياضات الإسباني رقم (١٠) لسنة (١٩٩٠) على أنه: " تمارس الاتحادات الرياضية الإسبانية، بالإضافة إلى سلطاتها الخاصة، عن طريق التفويض وظائف إدارية ذات طبيعة إدارية، وتعمل في هذه الحالة كوكالة للإدارة العامة". وكذلك من حق الحكومة تنظيم الشروط التي يمكن على أساسها إنشاء الاتحادات الرياضية، علاوة على ذلك تم إنشاء هيئة إشرافية على العمليات الانتخابية لمجالس وهيئات الاتحادات الرياضية من ضمنها الاتحاد الإسباني لكرة القدم (SFF) وغيرها من اللجان الإدارية. وحدث الصراع في ربيع (٢٠٠٨) والذي يتمثل في تحديد وقت الانتخابات الرئاسية للاتحاد الإسباني لكرة القدم من قبل الحكومة الإسبانية، إذ صدرت الحكومة الإسبانية في ديسمبر (٢٠٠٧) أمرًا وزاريًا بموجب الفقرة (٣) منه ألزمت الحكومة جميع الاتحادات الرياضة الوطنية بالحصول على موافقة وزارة الرياضة عند تصميم وتحديد وقت عملية الانتخابات الرئاسية للاتحاد. علاوة على ذلك حددت الحكومة وقت عملية الانتخابات هيئات صنع القرار في الاتحادات الرياضية الإسبانية كل أربع سنوات، إذ تنص الفقرة (٢) من الأمر المذكور على أن: "تجري الانتخابات للتزامن مع سنة الاحتفال بالألعاب الأولمبية الصيفية، ويجب أن تبدأ في غضون الربع الأول من هذا العام، ومع ذلك تبدأ الاتحادات الرياضية الإسبانية التي تشترك في الألعاب الأولمبية الصيفية انتخاباتها في غضون شهرين من نهاية الألعاب الأولمبية". ومع عدم تأهل المنتخب الإسباني لكرة القدم لأولمبياد (٢٠٠٨) طلبت الحكومة الإسبانية من الاتحاد الإسباني لكرة القدم بإجراء الانتخابات الرئاسية للاتحاد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام (٢٠٠٨)، علمًا أنَّ الرئيس الحالي للاتحاد أراد تنظيم الانتخابات في خريف عام (٢٠٠٨). واعتبرت الفيفا تحديد وقت الانتخابات الرئاسية للاتحاد الإسباني لكرة القدم من قبل الحكومة بدلا من الوقت الذي عينه الاتحاد تدخلًا من جانب الحكومة في شؤون الاتحاد، لذا تدخلت الفيفا وأرسل رئيس الفيفا (جوزيف بلاتر) رسالة إلى الحكومة الإسبانية بموجبها هدد الاتحاد الإسباني لكرة القدم إلى حد تعليق عضويته من الفيفا، بعد عدة مراسلات بين الفيفا والحكومة الإسبانية، وافقت الحكومة على طلبات الفيفا في منح الأمور الانتخابية الى الجمعية العامة للاتحاد الإسباني لكرة القدم، وقررت الجمعية العامة (AGM) للاتحاد الإسباني لكرة القدم إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر بدلًا من الأشهر الثلاثة الأولى التي حددتها الحكومة الإسبانية، إضافة إلى ذلك حذفت الجمعية العامة للاتحاد الإسباني لكرة القدم عبارة سيعمل الاتحاد الإسباني ضمن الإطار القانوني الإسباني الواردة في النظام الأساسي للاتحاد الإسباني لكرة القدم، وأضافت الجمعية العامة بندًا في النظام الأساسي ينص على أن العمليات الانتخابية سينظمها الاتحاد وفق قواعد السلوك الخاصة بالفيفا (FIFA"s code of conduct). لاحظ التفاصيل القضية:
See Garcia-Garcia, Borja, and Henk-Erik Meier, "Protecting Private Transnational Authority Against Public Intervention: Fifa's Power over National Governments". Loughborough University, 2015, P.14

(2) See Ken Foster, Global Sports Law Revisited, op.cit., p.2.

كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية العالمية (الدولية)، على المؤسسات الوطنية داخل الدول القومية تنفيذ تلك القواعد بماهيتها، ومثال على هذه القواعد هو لوائح الفيفا لأوضاع اللاعبين وانتقالهم لعام (٢٠٢٢)، فهذه اللائحة تتضمن القواعد القانونية النموذجية حول كيفية انتقال اللاعبين وأوضاعهم القانونية وعقودهم: الإعارة والاحتراف والانتقال[١]، وعلى الاتحادات الرياضية المحلية (الوطنية) امتثال كامل لما وردة في هذه اللائحة، وبالفعل تم ترجمة هذه اللائحة من قبل الاتحادات الرياضية المحلية كلائحة الاحتراف وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم للاتحاد السعودي لكرة القدم (٢٠٢٤). وعليه فإن القواعد القانونية الواردة في القانون الرياضي هي عالمية، لأنها صدرت من قبل الهيئات الرياضية عبر الدول ودون تدخل الدول في إصدارها، وهذا يدفعنا للقول بأن القانون الرياضي هو ذات طبيعة عالمية وليس دولية.

انطلاقا من المعلومات المذكورة يمكنني القول بأن القانون الرياضي العالمي يتمتع بجميع سمات وعناصر النظام القانوني كالتشريعية، والقضائية، والعقابية، كما نذكرها فيما يلي:

١. **العنصر التشريعي**: يتمثل هذا العنصر في قيام الهيئات الرياضية العالمية كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية العالمية بوضع وصياغة القواعد واللوائح القانونية التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة الرياضية قانونيًا ولابدَّ من مراعاة تلك القواعد واللوائح عالميًا في جميع أنحاء الرياضة المعينة. وهذه القواعد واللوائح ذات طبيعة نموذجية ودستورية كما بيناه في بداية هذا المطلب، وأبرز مثال على هذه القواعد واللوائح هو النظام القانوني للفيفا، وقانون الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات(World Anti-Doping Code 2021)، إذ إن مدونة (World Anti-Doping Code 2021) العالمية بشأن مكافحة المنشطات عرفت نفسها في ديباجته على أن: "المدونة هي الوثيقة الأساسية والعالمية التي يقوم عليها البرنامج العالمي لمكافحة المنشطات في الرياضة. الغرض من المدونة هو تعزيز جهود مكافحة المنشطات من خلال التنسيق العالمي للعناصر الأساسية لمكافحة المنشطات. والغرض منه هو أن يكون محددًا بما فيه الكفاية لتحقيق الاتساق الكامل بشأن القضايا التي تتطلب التوحيد،....".

٢. **العنصر القضائي:** يتمثل هذا العنصر في التحكيم الرياضي كوسيلة بديلة للهيئات الرياضية العالمية. إذ أنشأت الهيئات الرياضية العالمية هيئات تحكيمية على المستوى العالمي والمحلي، وأصبح التحكيم وسيلة إجبارية في فض المنازعات الرياضية في أوساط القانون الرياضي العالمي؛ لأن اللوائح الرياضية لأغلب الهيئات الرياضية العالمية تنص على فضِّ المنازعات عبر التحكيم بدلًا من القضاء الوطني العادي[٢]. وتم تنظيم الهيئات العدلية للهيئات الرياضية العالمية على شكل هرمي، إذ إن لكل اتحاد رياضي عالمي هيئات تحكيمية لفض المنازعات الرياضية ذات البعد الدولي، وفي نفس الوقت لكل الاتحادات الرياضية المحلية (الوطنية) مؤسسات ومراكز تحكيمية لفض المنازعات الرياضية المحلية

(1) See FIFA regulations on the status and transfer of players 2022.
(2) See Article (58) of FIFA statutes 2022.

كمركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي[١]، وتكون قرارات هذه المراكز التحكيمية قابلة للطعن أمام الهيئات العدلية للاتحاد الرياضي الدولي التابع له الاتحاد المحلي، والقرارات التي تصدرها الهيئات التحكيمية التابعة للاتحادات الرياضية العالمية تكون قابلة للطعن أمام محكمة التحكيم الرياضية العالمية. فلنأخذ النظام العدلي للفيفا كمثال: توجد في الفيفا هيئات قضائية (Judicial bodies)، وتتمثل هذه الهيئات في محكمة الفيفا لكرة القدم والتي تتكون من ثلاث غرف، الأولى هي غرفة فض المنازعات (Dispute Resolution Chamber (DRC)، والثانية هي غرفة أوضاع اللاعبين (Players' Status Chamber (PSC)، والثالثة هي غرفة الوكلاء ((the Agents Chamber (AC)[٢]. وبجانب هذه المحكمة توجد لجنة الأخلاقيات[٣]. وبجانب هذه اللجنة توجد لجنة الفيفا التأديبية (الانضباط) (FIFA Disciplinary Committee)[٤]. وفوق هذه اللجان توجد لجنة استئناف الفيفا، ولها ولاية عدلية ومسؤولة عن النظر في الاستئناف المرفوع إليها على قرارات لجنة الانضباط (التأديبية) ولجنة الأخلاقيات، ما لم تنص لوائح الفيفا على اعتبارها نهائية أو غير قابلة للطعن أو إحالتها إلى هيئة أخرى[٥]. وتكون القرارات التي اتخذتها لجنة الاستئناف قطعية وملزمة لجميع الأطراف المعنية، وغير قابلة للنقض، ولكن

(١) لاحظ المادة (١٦)، من قانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٩).

(٢) وتصدر القرارات (Decisions) بشأن المنازعات المتعلقة بكرة القدم بين أطرافها (اللاعبين، والمدربين، ونوادي كرة القدم، واتحادات كرة القدم، وغيرها)، والمنازعات التي تتعلق بالتطبيقات التنظيمية (Regulatory Applications).

See Article (54) paragraph (1) of FIFA statutes 2022. And paragraph (2) of Article (1) of Procedural Rules Governing the Football Tribunal Edition, June 2022.

(٣) التي تتكون من غرفة التحقيق، وغرفة التقاضي وتتمثل إجراءات لجنة الأخلاقيات من التحقيق والعملية القضائية (إصدار الحكم)، ولها الولاية الحصرية للتحقيق في سلوك المسؤولين، واللاعبين، ووكلاء كرة القدم، ووكلاء المباريات، فضلا عن التحقيق في سلوك هؤلاء الأشخاص فلها إصدار الحكم (judge) على جميع الأشخاص الملتزمين بهذه المدونة ولو ارتكب السلوك من قبل فرد تم انتخابه أو تعيينه أو تكليفه من قبل الفيفا لممارسة وظيفة ما، وتعلق السلوك مباشرة بواجباتهم أو مسؤولياتهم المتعلقة بالفيفا، أو باستخدام أموال الفيفا، والسلوك المزعم هو السلوك الذي يتعلق بمجال اللعب والذي يضر بنزاهة وسمعة كرة القدم وعلى وجه الخصوص السلوك غير القانوني، وغير الأخلاقي، (unethical) الصادر من الأشخاص الملزمين بأحكام المدونة. لاحظ:

See Article (52) paragraph (1) of FIFA statutes 2022. And Article (5) of FIFA Code of Ethics 2023.

(٤) ولا تبدأ لجنة الفيفا التأديبية بالإجراءات إلَّا بعد ما تقدم إليها تقارير حكام المباراة، أو عندما يتم تقديم الاحتجاج (protest) إليها، أو بناء على طلب مجلس الفيفا، أو بناء على طلب خبير النزاهة، أو بناء على طلب لجنة الأخلاقيات، أو بناء على تقرير مقدم من هيئة الفيفا أو لجانها أو إدارة الفيفا، أو بناء على أساس الوثائق الواردة من سلطة عامة (السلطات الحكومية) ، أو بحكم أمانة اللجنة التأديبية. وكذلك يجوز لأي شخص أو هيئة إبلاغ اللجنة التأديبية عن أي سلوك مخالف للوائح الفيفا، وتقدم هذه الشكاوى كتابة.

See Article (55) FIFA disciplinary code 2023.

(5) See Article (٦٠) of FIFA disciplinary Code ٢٠٢٣.

تكون قابلة للاستئناف لدى محكمة التحكيم الرياضية المستقلة (CAS)[١]. والقرارات التي تتخذها هيئات الفيفا التي تكون محلاً للطعن الاستئنافي أمام محكمة التحكيم الرياضية هي قرارات لجنة المراجعة (The Review Committee) في سياق الانتخابات، وتكون مباشرة وقابلًا للطعن فيها أمام محكمة التحكيم الرياضية (CAS)[٢]. والقرارات الصادرة عن اللجنة التأديبية[٣]، ولجنة الاستئناف (The Disciplinary and Appeal Committees) تكون قابلة للطعن فيها استئنافًا أمام محكمة التحكيم الرياضية[٤]. وأيضًا القرارات التي تتخذها غرفة التقاضي في لجنة الأخلاقيات نهائية (Ethics Committee)، وتخضع للاستئناف أمام محكمة التحكيم الرياضية(CAS)، وفقًا للأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للفيفا. ويجوز أيضًا لرئيس التحقيق في لجنة الأخلاقيات أن يقدم الطعن في القرارات النهائية التي تتخذها غرفة التقاضي في لجنة الأخلاقيات أمام محكمة التحكيم الرياضية[٥]. والقرارات التي اتخذتها محكمة كرة القدم للفيفا بغرفتها؛ غرفة غرفة أوضاع اللاعبين المعروف بـ(PSC)، وغرفة فض المنازعات (DRC) تكون قابلة لطعن الاستئنافي أمام محكمة التحكيم الرياضية[٦].

٣. **العنصر العقابي:** قواعد القانون الرياضي العالمي مكفولة بجزاء لمن يخالفها ويسري عليه تلك القواعد[٧]. ويعد هذا العنصر قاسم مشترك بينه وبين القوانين الوطنية العقابية الأخرى في فرض العقوبات مع تمتعه بعدة مميزات خاصة تفرضها طبيعة النشاط الرياضي. وجزء من العقوبات التي نص عليها القانون الرياضي العالمي تكون مجانسة للعقوبات الواردة في القوانين العقابية الوطنية كفرض غرامة مالية على من يخالف قواعده[٨]، ومع ذلك توجد عقوبات في نطاق القانون الرياضي العالمي لا توجد مثلها في القوانين العقابية الوطنية كالعقوبة الجماعية[٩]، ويعد ذلك خروج عن مبدأ العقوبة الشخصية؛ لأن العقوبة تفرض على اللاعب على الرغم من أنه لم يرتكب خطأ مثال على ذلك إنقاض نقاط من النادي أو

---

(1) See Articles (53/3) of FIFA statutes 2022.

(2) See Article (76) of FIFA statutes 2022.

(٣) يلاحظ أن القرارات التي تصدر من اللجنة التأديبية تكون قابلة للطعن فيها أمام لجنة استئناف الفيفا خلال ثلاثة أيام من تأريخ الإخطار بها، سواء يتضمن القرار التدابير المؤقتة أو يكون القرار حاسمًا للنزاع مالم يوجد نص في لوائح الفيفا يقتضي بغير ذلك. ويكون القرار الصادر من لجنة الاستئناف نتيجة الطعن في قرار اللجنة التأديبية قابلًا للاستئناف أمام محكمة التحكيم الرياضية.

See Articles (٥٢&٦٠) of FIFA Disciplinary code ٢٠٢٣.

(4) See Article (٥٢) of FIFA Disciplinary code ٢٠٢٣.

(5) See Article (٨٤) of Ethics code ٢٠٢٣.

(6) See Article (17) of paragraph Procedural Rules Governing the Football Tribunal Tribunal Edition, June 2022 and for more details FIFA Commentary on the RSTP, Chapter lX, p.383.

(7) See FIFA Disciplinary code ٢٠٢٣.

(٨) تنص الفقرة (e-1) من المادة (٧)، من مدونة أخلاقيات الفيفا (٢٠٢٣) على أنه " تفرض لجنة الأخلاقيات العقوبات التالية على من ينتهك هذه المدونة أو أية قواعد ولوائح أخرى للفيفا: غرامة مالية".

(9) See Article (55) paragraph 2 of FIFA Statutes 2022.

حرمان النادي من مشاركة في بطولة أو في حالة ثبوت إدانة لاعب بتعاطي المنشطات فيعاقب الفريق بأكمله[١]. ومهما يكن من الأمر، فإن للقانون الرياضي العالمي عقوبات تفرضها الهيئات العدلية الرياضية على من يخالفها، ويمكن أن أطلق عليها العقوبات الرياضية، لأنها تتعلق بوجود الأهلية الرياضية من عدمها[٢]. ولهذه العقوبات عواقب اقتصادية خطيرة على اللاعبين؛ لأن في بعض الأحيان تصل إلى درجة حرمان اللاعب من مشاركة في الرياضة المعنية بشكل نهائي[٣].

وفي نهاية المطاف، لابدَّ أن أذكر بأن القانون الرياضي العالمي ليس كاملًا على الرغم من ولادته، إلَّا أنه حديث الولادة، وبالتالي يحتاج إلى القواعد القانونية الواردة في القوانين الأخرى، وبالأخص القوانين الخاصة كالقانون المدني والتجاري والمرافعات، وغيرها. ومن هنا نلحظ أحكام تلك القوانين تطبق على موضوعات القانون الرياضي كالأحكام المسؤولية التقصيرية في القانون المدني التي لها صدى في نطاق النشاط الرياضي، إذ طبقت محكمة النقض الفرنسية في كثير من قراراتها أحكام المسؤولية التقصيرية في الخطأ الرياضي الشخصي تجاه رياضي آخر مع مراعاة الخصوصية الرياضية. ولكن نرى أن تطبيق أحكام القوانين الأخرى على النشاط الرياضي لا يأتي بمعنى القانون الرياضي جزء من تلك القوانين، إذ يوجد قوانين مستقلة من قديم الزمان، ولكن لا يزال تطبق في نطاقه أحكام القوانين الأخرى كالقانون التجاري، فإنه في أكثر من نمطه يطبق أحكام القانون المدني[٤]. إضافة إلى ذلك استعارة الأحكام من القوانين الأخرى لا يأتي أيضًا بمعنى فقد الاستقلالية من قبل القانون المستعير، لأننا نرى قوانين كثيرة على الرغم من أنها تستعير أحكام القوانين الأخرى، إلَّا أنها مستقلة في حد ذاتها كالقانون الإداري، فإنه استعار أحكام متعلقة بأركان إبرام العقد، والتعويض، وغيرهما من القانون المدني[٥].

(1) See Ken Foster, Global Sports Law Revisited, op.cit., p.9.

(٢) يقصد بالأهلية الرياضية صلاحية الرياضي في المشاركة في الأحداث الرياضية. على سبيل المثال الفيفا الفيفا تمنح الأهلية الرياضية الدولية للأندية الرياضية من خلال لائحة خاصة بذلك تحت عنوان لائحة ترخيص الأندية (FIFA Regulations Club Licensing 2008) وبعد استحصال هذه الرخصة تستطيع الأندية الرياضية الوطنية الاشتراك في المسابقات القارية والدولية بل وحتى في المسابقات الوطنية. لاحظ الفقرة (٤) من المادة (٤)، من لوائح الفيفا لتراخيص الأندية.

(3) See Article (55) paragraph 2 of FIFA Statutes 2022.

(٤) إذ تنص الفقرة (٢) من المادة (٤)، من قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤) على أنه: "يسري القانون المدني على جميع المسائل التي لم يرد بشأنها حكم خاص في هذا القانون أو أي قانون خاص آخر". لاحظ للتفاصيل: د. باسم محمد صالح، *القانون التجاري (القسم الأول، النظرية العامة- التاجر- العقود التجارية- العمليات المصرفية- القطاع الاشتراكي)*، (طبعة جديدة، دار العربية للقانون، ٢٠١٠)، ص٢٠.

(٥) لاحظ: د . محمود حممي، *العقد الإداري*، (دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٧)، ص٦.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث، لابدَّ أن نركز على الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والاقتراحات، كالآتي:

أولاً:- الاستنتاجات:

١. القانون الرياضي هو قانون مستقل وقائم بذاته، وهو عبر الحدود، وليس له الاختصاص المكاني، وإنَّما جميع حدود السياسية مفتوحة له، ولا يكون جزء من القانون الدولي العام، ولا من القانون الدولي الخاص وإنما هو القانون العالمي، ويتم سنَّه من قبل الهيئات الرياضية العالمية الخاصة

٢. تتمثل قواعد القانون الرياضي في قوانين اللعبة، والقواعد التأديبية والأخلاقية للرياضة، والقواعد القانونية الناظمة لمعاملات المالية المرتبطة بالرياضة أو التي تتم بسببها.

٣. على الرغم من ولادة القانون الرياضي العالمي، إلَّا أنه حديث الولادة وبالتالي يحتاج إلى القواعد القانونية في القوانين الأخرى، ولكن تطبيق أحكام تلك القوانين على النشاط الرياضي لا يأتي بمعنى القانون الرياضي جزء من تلك القوانين، إذ يوجد قوانين مستقلة من زمان، ولكن ما يزال يطبق في نطاقه أحكام القوانين الأخرى، إضافة إلى ذلك استعارة أحكام القوانين الأخرى لا يأتي أيضًا بمعنى فقد الاستقلالية من قبل القانون المستعار؛ لأننا نرى قوانين كثيرة على الرغم من أنها تستعير أحكام القوانين الأخرى، إلَّا أنها مستقلة في حد ذاتها.

ثانيًا:- الاقتراحات:

١. من أجل توفير مستلزمات الأمن واليقين القانوني، ومن أجل اطمئنان المعنيين بالرياضة، والاستقرار في القواعد المنظمة للأنشطة الرياضية أو المعاملات المتعلقة بها أو مرتبطة بها نقترح للجنة الأولمبية العالمية (الدولية) بالتنسيق مع الرابطة العالمية للاتحادات الرياضية الدولية (GAISF) لِسنّ قواعد القانون الرياضي العالمي النموذجي في مجموعة تشريعية واحدة على الأقل القواعد العامة، وترك تنظيم الجزئيات لكل اتحاد رياضي معني.

٢. نقترح على مشرع القانون الرياضي العالمي، والمحلي تبني القواعد القانونية المستعيرة من القوانين الأخرى في صلب التشريع الرياضي كالأحكام المسؤولية التقصيرية والعقدية.

٣. نظرًا لأن القانون الرياضي هو حديث الولادة نقترح على الجامعات والمؤسسات العلمية تشجيع كوادرها العلمية المتخصصة تقديم المساهمة العلمية لتطوير هذا الفرع الجديد من القانون عن طريق إجراء البحوث العلمية حول المواضيع التي يعنى بها القانون الرياضي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً:- الكتب:

١. أستاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، *الموجهات العامة للقانون الرياضي الدولي الخاص*، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.

٢. جيمس كروفورد، ترجمة إلى العربية محمود محمد الحرثاني، *مبادئ القانون الدولي العام البراونلي*، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢.

٣. د . محمود حممي، *العقد الإداري*، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.

٤. د. باسم محمد صالح، *القانون التجاري (القسم الأول، النظرية العامة- التاجر- العقود التجارية- العمليات المصرفية- القطاع الاشتراكي)*، طبعة جديدة، دار العربية للقانون، ٢٠١٠، ص٢٠.

٥. د. حسن أحمد الشافعي، *التشريعات في التربية الرياضية والبدنية*، الإسكندرية، مصر: الطبعة الأولى، دار الوفاء للطابعة والنشر، ٢٠٠٤.

٦. د. طالب رشيد يادكار، *مبادئ القانون الدولي العام*، أربيل، العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

٧. د. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، *القانون الدولي الخاص*، بيروت: مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٨. د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، *علم أصول القانون*، بغداد: مطبعة الجزيرة، ١٩٣٦.

٩. د. غالب علي الداودي، *القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين)*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

١٠. د. فائز ذنون جاسم، *مبادئ القانون الدولي العام*، بغداد: مكتبة صباح للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

١١. د. يونس صلاح الدين علي، *القانون الدولي الخاص*، بيروت- لبنان: منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

١٢. غالب علي الداودي وحسن محمد الهداوي، *القانون الدولي الخاص*، الجزء الأول.

١٣. محمد صافي يوسف، *القانون الدولي العام*، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ٢٠١٩.

ثانياً: البحوث والرسائل:

١. د. إبراهيم عمر إبراهيم، "التأطير القانوني لمركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي"، *بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن للقضايا القانونية، ومنشور في مجلة كلية القانون في جامعة تيشك الدولية -أربيل في عدد خاص بالمؤتمر.*

٢. محمد مرسي عبده، "التحكيم في المنازعات الناشئة عن عقود لاعبي كرة القدم المحترفين"، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، المجلد ١٧، العدد ٢، (٢٠٢٠).

ثالثاً: القوانين واللوائح:

١. قانون الاحتراف الرياضي العراقي رقم (٦٠) لسنة (٢٠١٧).

٢. قانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٩).

٣. النظام الأساسي للاتحاد العراقي لكرة القدم (٢٠٢١).

رابعًا:- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- **Legal books**

1. Alan Tomlinson, FIFA (Fédération Internationale de Football Association) The Men, the Myths and the Money, first edition, published by Routledge, London, 2014.
2. Arnout Geeraert, The EU in International Sports Governance, aprincipal-Agent Perspective on EU Control of FIFA and UEFA, First published by Palgrave Macmillan in the UK, 2016.
3. Carter B, Introduction: what makes a ‘‘field’’ a field? Va J Sports L 1:234, (1999).
4. Cozzillio MJ, Levinstein MS, Sports law: cases and materials, Carolina Academic Press, Durham, vol. 5, 1997.
5. Deborah Healey, sport and the Law, third edition, Published by University of New South Wales Press Ltd, Sydney, Australia, 2005.
6. Gardiner et al. sport Law, second edition, Cavendish Publishing Limited, 2001.
7. Ian S. Blackshaw, International Sports Law: An Introductory Guide, T.M.C. Asser press, The Hague, The Netherlands, 2017.
8. James A.R. Nafziger, Globalizing Sports Law, 9 Marq. Sports L. J., Volume 9, issue 2, 1999.
9. James A.R.Nafziger , Defining the scope and structure of International Sport Law ,the International Sport Law Journal ,TMC Asser Institute., 2011.
10. Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, The Netherlands, 2012.

11. S. GREENFIELD, G. OSBORN, Law and Sport in Contemporary Society, London, 2013.
12. Shropshire KL, Introduction: sports law? Am Bus L J 35:181, (1998).
13. Teubner, G. Global Bukowina: Legal Pluralism in the World Society. In: Teubner, G (ed.), Global Law Without a State. London: Dartmouth Publishing Co, 1997.

- **Scientific research**

1. Foster, K. (2012). Is there a global sports law?. Lex Sportiva: What is Sports Law?.
2. Franck Latty, Transnational Sports Law, The International Sports Law Journal (ISLJ) (2012).
3. Garcia, Borja. "The European Union and the Governance of Football: A Game of Levels and Agendas". Figshare, Doctoral thesis Submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of Doctor of Philosophy of Loughborough University, 2008.
4. Garcia-Garcia, Borja, and Henk-Erik Meier. 2015. "Protecting Private Transnational Authority Against Public Intervention: Fifa's Power over National Governments". Loughborough University.
5. Philip C. Jessu, Transnational Law, chapter II a basic introduction to transnational Law, New Haven: Yale University Press, 1956.
6. Philip C. Jessu, Transnational Law, chapter II a basic introduction to transnational law new haven; Yale University Press, 1956.

- **Laws and regulations**

1. Fédération Internationale de Basketball (FIBA) General Statutes 2021.
2. FIFA Code of Ethics ٢٠٢٣.
3. FIFA disciplinary code 2023.

4. FIFA Regulations on the status and transfer of players [JULY 2022 ED]
5. Laws of the Game 2021-22_Arabic.pdf.
6. Olympic charter 2021.
7. Rules of Procedure of the UEFA Congress and Regulations governing the Implementation of the UEFA Statutes Edition 2021.
8. UEFA Statutes.

- **Collection of judicial and arbitration rulings and decisions**

1. Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities.
2. AEK Athens & Slavia Prague v. UEFA (Court of Arbitration for Sport 98/200; award 20/08/ 99).

خامساً: مواقع الانترنت:

1. Martin v. International Olympic Committee, 740 F.2d 670, 684 (9th Cir. 1984) https://casetext.com/case/martin-v-international-olympic-committee.
2. Ken Foster, Global Sports Law Revisited, Entertainment and Sports Law Journal, 17: 4, pp. 1–14. DOI: https://doi.org/10.16997/eslj.228, 2019.